اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية
بشأن مكافحة التبغ

مؤتمر الأطراف في اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ

الدورة السادسة
موسكو، الاتحاد الروسي، ١٣-١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤

FCTC/COP/6/8
٥ حزيران/ يونيو ٢٠١٤

البند ٤-٣ من جدول الأعمال المؤقت

تنفيذ المادة ١٩ من الاتفاقية: "المسؤولية"

تقرير فريق الخبراء

مقدمة

معلومات أساسية

١- قرر مؤتمر الأطراف في دورته الخامسة (التي عقدت في سول، جمهورية كوريا، ١٢-١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢) إنشاء فريق خبراء معني بالمسؤولية كلف بتقديم تقرير عن الوقائع والمعلومات والخيارات المتصلة بتنفيذ المادة ١٩ من اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ (اتفاقية المنظمة الإطارية) إلى مؤتمر الأطراف في دورته السادسة.[١] ووجه مؤتمر الأطراف فريق الخبراء في إطار إعداد التقرير من أجل الاضطلاع بما يلي:

(أ) تحديد أفضل الممارسات الراهنة فيما يتعلق بالمسؤولية المدنية والجنائية بما في ذلك التعويض ودراسة هذه الممارسات وجمعها؛

(ب) تحديد العقبات التي تعترض سبيل العمل الفعال في مجالات المسؤولية المدنية والجنائية، وخاصة في سياق المسؤولية المدنية، بما في ذلك التعويض وتوفير خيارات لتذليل العقبات؛

(ج) تحديد الخيارات المتاحة لسن تشريعات تنظر فيها الأطراف فيما يخص مجالات المسؤولية المدنية والجنائية، وخاصة في سياق المسؤولية المدنية؛

(د) توفير خيارات في مجالات الدعم التقني والتعاون الدولي وتبادل المعلومات من أجل تنفيذ المادة ١٩ من اتفاقية المنظمة الإطارية على نحو فعال.

١ انظر القرار FCTC/COP5(9).

تعيين فريق الخبراء واجتماعاته

٢- دعت أمانة الاتفاقية كل طرف من الأطراف في اتفاقية المنظمة الإطارية إلى ترشيح خبيرين كأقصى عدد للعمل في الفريق وشجعت التعاون الإقليمي في إطار عملية الترشيح وفقاً للقرار FCTC/COP5(9) وبإشراف هيئة مكتب مؤتمر الأطراف. وزُوّدت الأطراف بقائمة بمجالات الخبرة من إعداد هيئة مكتب مؤتمر الأطراف من شأنها أن تعود بالفائدة على عمل فريق الخبراء.[١]

٣- وبناء على الترشيحات المقدمة من الأطراف، اقترح كل عضو في هيئة المكتب بالتشاور مع أمانة الاتفاقية ثلاثة خبراء من إقليمه دُعوا إلى المشاركة في الفريق.

٤- وعقد فريق الخبراء اجتماعين في جنيف (من ٢٣ إلى ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ ومن ١٠ إلى ١٢ آذار/مارس ٢٠١٤). وانتخب السيد فويلي دلاميني من سوازيلند رئيساً للفريق خلال اجتماعه الأول. وحضر ١٧ خبيراً الاجتماع الأول و١٤ خبيراً الاجتماع الثاني ووافق أعضاء هيئة المكتب على إبدال الخبراء إن لم يستطيعوا الحضور أو إن لم يعودوا قادرين على أداء دورهم.

٥- ونص قرار مؤتمر الأطراف أيضاً على إمكانية أن تدعو أمانة الاتفاقية مراقباً واحداً لكل إقليم يتمتع بخبرة تخصصية في مجال عمل فريق الخبراء. وعيّنت الأمانة ثلاثة مراقبين قبل انعقاد الاجتماع الأول عقب تقديم الترشيحات من المجتمع المدني من أجل تناول مجالات خبرة محددة ريثما يسدي فريق الخبراء المزيد من المشورة بشأن الخبرة الإضافية التي قد تلزم. ولدى اختتام الاجتماع الأول نظر الأعضاء في مجالات الخبرة الإضافية التي من شأنها أن تدعم عمل فريق الخبراء. ونتيجة لذلك، استعانت الأمانة أيضاً بخبير في مجال القانون الجنائي.

أسلوب عمل فريق الخبراء

٦- ركزت المناقشات خلال الاجتماع الأول لفريق الخبراء على تبادل الخبرات المتصلة بولاية الفريق وتحديد دراسات الحالات والأمثلة (المتعلقة أساساً بالمسؤولية المدنية) وجمعها والموافقة على خطة عمل للفريق. وإضافة إلى بحث دراسات الحالات عن المسؤولية المتعلقة بالتبغ نظر فريق الخبراء أيضاً في الممارسات المتبعة لتذليل عقبات مماثلة في مجالات المسؤولية الأخرى عند الاقتضاء.

٧- وناقش فريق الخبراء جميع المسائل المندرجة في نطاق ولايته خلال اجتماعه الثاني. وعلى الخصوص، استعرض الفريق العمل المضطلع به ما بين الاجتماعين ودراسات الحالات التي قدمها أعضاء فريق الخبراء؛ وبحث التحديات والخيارات المتصلة بالسعي إلى إعمال المسؤولية الجنائية عن الأضرار المرتبطة بالتبغ؛ وناقش

١ تشمل مجالات الخبرة التي حددتها هيئة المكتب الفئات التالية: حقوقيون ينتمون إلى مختلف النظم القانونية (مثل القانون العام والقانون المدني) والنظم القضائية (مثل نظام المحاكم والمسائل الإجرائية)؛ وحقوقيون يتمتعون بخبرة عملية في القضايا المرفوعة ضد دوائر صناعة التبغ في إطار الممارسة على المستويين الحكومي والخاص؛ وخبراء من الأوساط الأكاديمية في مجال التخصص الملائم (مثل القانون المقارن وتحليل السوابق القضائية)؛ وخبراء يلمّون بمعاهدات أخرى تنص على جوانب المسؤولية (مثل حماية البيئة)؛ وخبراء في ميدان مكافحة التبغ؛ وحقوقيون يتمتعون بالخبرة في رفع الدعاوى في مجالات غير مجال مكافحة التبغ؛ وخبراء في سياسة الصحة العمومية (ما يتعلق برفع الدعاوى كأداة سياسية مثلاً)؛ وخبراء في مجالات الوبائيات والطب والتسويق والاقتصاد والعلوم المرتبطة بمنتجات التبغ (مثل الكيمياء وعلم السموم) وحماية المستهلك.

خيارات الدعم التقني والتعاون الدولي وتبادل المعلومات؛ وحلل العقبات وأفضل الممارسات المنبثقة عن الأمثلة التي جمعها الفريق على الإجراءات المتصلة بالمسؤولية المدنية. وعقب الاجتماع الثاني، نقّح الرئيس تقرير فريق الخبراء الذي وضعت صيغته النهائية عبر التواصل الشبكي مع الفريق.

٨- ويقدم هذا التقرير عرضاً موجزاً للخيارات المتصلة بالإجراءات التشريعية والتعاون الدولي[١] والأعمال المقبلة المحتملة التي حددها الفريق. ويرد عرض الوقائع والمعلومات المتعلقة بالتجارب والعقبات وأفضل الممارسات في مجال المسؤولية المرتبطة بالتبغ في الملاحق من ١ إلى ٣.[٢]

أهمية المادة ١٩ في سياق اتفاقية المنظمة الإطارية

٩- تنص المادة ١٩ من اتفاقية المنظمة الإطارية على أن تنظر الأطراف بغرض مكافحة التبغ في اتخاذ إجراءات تشريعية أو تعزيز قوانينها القائمة، عند اللزوم، لمعالجة مسألة المسؤولية الجنائية والمدنية، بما فيها التعويض، حسب الاقتضاء. وتطلب من الأطراف أن تتعاون في تبادل المعلومات عن مسائل مختلفة مثل التشريعات واللوائح السارية واجتهادات فقه القضاء ذات الصلة وتقدم المساعدة إلى بعضها البعض فيما يخص الإجراءات القانونية التي تتعلق بالمسؤولية حسب الاقتضاء وحسبما تم الاتفاق عليه فيما بينها. وتعترف اتفاقية المنظمة الإطارية أيضاً في مبادئها التوجيهية بما يلي: "تعد المسائل ذات الصلة بالمسؤولية، حسبما يحدده كل طرف في حدود ولايته القضائية، جزءاً هاماً من مكافحة التبغ الشاملة" (المادة ٤-٥).

١٠- ويتيح تنفيذ المادة ١٩ للأطراف فرصة للتعاون في سعيها إلى تحميل دوائر صناعة التبغ المسؤولية عما ترتكبه من انتهاكات وتعزيز تنفيذ اتفاقية المنظمة الإطارية من خلال ذلك. وإن تسويق منتج ذي طابع مميت ومسبب للإدمان ملازم يروّج له كسلعة استهلاكية نمطية ويخضع لتنظيم تدريجي ومتطوّر باستمرار أمر قلما يوجد له مثيل في التاريخ إن وجد. ونتيجة لذلك، لا تتوفر في الغالب أي سابقة لإجراءات متخذة للتصدي للأضرار الناجمة عن هذا السلوك وقد لا يتقَن تكييف النظم القانونية على الفور لمعالجة المسائل الناشئة عن ذلك.

١١- وقد سبق أن قرر عدد من المحاكم في ولايات قضائية في العالم أن شركات التبغ ارتكبت أخطاء مدنية تشمل الغش في طريقة تصنيع منتجات التبغ وبيعها والترويج لها على مدى عقود. والموضوع المتكرر في هذه القرارات هو أن شركات التبغ روّجت بشراسة لتعاطي منتج مميت ومسبب لإدمان شديد واستهلاكه بينما أخفت الأدلة على آثار منتجاتها الضارة وقوّضت الجهود الحكومية والمستقلة المبذولة لإخطار الجمهور بعواقب تعاطي التبغ على الصحة.

١٢- ويمكن أن يؤدي نجاح السعي إلى رفع الدعاوى إلى ضمان التعويض عن التكاليف الاجتماعية والاقتصادية للمعاناة و/أو الرعاية الصحية الناجمة عن الأمراض ذات الصلة بالتبغ وإلى فرض عقوبات تأديبية منبثقة عن الإجراءات المدنية والجنائية وعقوبات مدنية منبثقة عن الإجراءات التنظيمية المدنية الرامية إلى

---

١ يمكن أن تنظر لجان معنية بوضع القواعد في بعض خيارات الإصلاح (ولا سيما خيارات الإصلاح الإجرائي) بينما يحتمل أن تنظر المحاكم في المبادئ القانونية المقترحة مباشرة. وعلى الرغم من ذلك، تعتبر التشريعات وسيلة فعالة تستطيع الأطراف في إطارها أن تدمج الإصلاحات المتعلقة بالمادة ١٩ في قوانينها المحلية.

٢ استمدت المعلومات المتعلقة بالمسؤولية المدنية والواردة في الملاحق من ١ إلى ٣ من التجارب التي تبادلها أعضاء الفريق وجُمعت في وثيقة مفصلة عنوانها *استعراض موحد لأفضل الممارسات والعقبات من أجل تحديد المسؤولية المدنية وخيارات الإصلاح*. ويتاح الاستعراض الموحد للأطراف بناء على طلب الفريق كمرجع أساسي ووثيقة تكميلية لهذا التقرير.

المعاقبة على المخالفات في بعض الحالات إضافة إلى توفير التعويض عن الأضرار. ويمكن أن يفضي الحصول على تعويض من شركات التبغ إلى زيادة أسعار التبغ مما يثني عن استهلاك التبغ.

١٣- ومع ذلك، من الضروري ألا تهدف إجراءات رفع الدعاوى إلى الحصول على تعويضات فحسب بل يمكن أن تكمل الإجراءات القانونية التي تتخذها الأطراف تمشياً مع المادة ١٩ التدابير العديدة الأخرى لمكافحة التبغ. ويمكن استخدام الدعاوى لبيان سلوك الجهات التي تصنع منتجات التبغ أو توردها أو تسوقها أو للردع عن ارتكاب مخالفات أخرى أو للحصول على انتصاف زجري بهدف وضع حد لهذا السلوك و/أو فرض توفير سبل الانتصاف فيما يتعلق بالسلوك. ففي الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال، نصّ اتفاق التسوية الرئيسي الناشئ عن رفع حكومات الولايات دعاوى متعلقة بالمسؤولية على شركات التبغ على أحكام تستوجب من الشركات أن تمتثل للقيود المفروضة على الإعلان عن التبغ إلى جانب التدابير الأخرى لمكافحة التبغ وتموّل برامج التوعية وتتيح جميع المستندات الصادرة في إطار إجراءات رفع الدعاوى على موقع إلكتروني ينبغي الحفاظ عليه خلال ١٠ سنوات.[١] وتواصل هذه الأحكام تدعيم تدابير التنظيم المتعلقة بمكافحة التبغ والأهداف العامة المنشودة في مجال الصحة العمومية ضمن الولايات القضائية المعنية.

١٤- وفضلاً عن ذلك، يتيح بيان سلوك دوائر صناعة التبغ فرصاً لتنفيذ استراتيجيات إعلامية ترمي إلى الكشف عن أسوء حالات الانتهاك للجمهور وتكوين الإرادة السياسية وتغيير آراء الجمهور لتأييد تدابير مكافحة التبغ. وقد تمثلت إحدى الحصائل المهمة الناشئة عن إجراءات رفع الدعاوى المتعلقة بالتبغ في عدد من الولايات القضائية في الكشف عن عدد هائل من مستندات دوائر صناعة التبغ الداخلية التي تبين سلوك دوائر صناعة التبغ الذي يشمل إخفاء نتائج بحوث حساسة ومستندات أخرى وازالتها وتسنح الفرص لتوعية الجمهور بشأن سلوك دوائر صناعة التبغ والآثار الضارة الناجمة عن استهلاك التبغ.[٢]

١٥- وتنص المادتان ١٩ و٥-٤ من اتفاقية المنظمة الإطارية بوضوح على أهمية اتخاذ الإجراءات القانونية لتحديد المسؤولية كوسيلة لمكافحة التبغ. وعلى الرغم من ذلك، تختلف الثقافات القانونية فيما يتعلق بسبل استخدامها لإجراءات رفع الدعاوى كوسيلة لتسوية بعض أنماط النزاعات. وعلى سبيل المثال، هناك ما يثير القلق إزاء احتمال إساءة استعمال الإجراءات القانونية باستخدام إجراءات رفع الدعاوى للضغط على المدعى عليهم لتسوية مطالبات لا أساس لها غير أنه من المستبعد جداً أن يتمكن الضحايا المصابون بأمراض متصلة بالتبغ من الضغط على دوائر صناعة التبغ لتسوية مطالبات لا أساس لها. وعلى النقيض من ذلك، غالباً ما تكون لدى العديد من الضحايا المصابين بأمراض متصلة بالتدخين والحكومات والجهات المقدمة للرعاية الصحية مطالبات شديدة الوجاهة ضد دوائر صناعة التبغ تستحق أن تفصل المحاكم فيها.

الخيارات المتاحة لسن تشريعات تنظر فيها الأطراف وخاصة في سياق المسؤولية المدنية

١٦- حدد فريق الخبراء الخيارات المتاحة لسن تشريعات تنظر فيها الأطراف بعد أن أخذ في عين الاعتبار التجارب والعقبات وأفضل الممارسات المتصلة بالمسؤولية والوارد عرضها بمزيد من التفصيل في الملاحق من ١ إلى ٣. وحدد الفريق أفضل الممارسات على أنها الممارسات التي من شأنها أن تتصدى على أفضل وجه

١ اتفاق التسوية الرئيسي متاح على العنوان الإلكتروني التالي: http://www.naag.org/backpages/naag/tobacco/msa/.

٢ انظر على سبيل المثال المناقشة الواردة في الملحق ١ بشأن التجارب في رفع دعاوى المسؤولية المتعلقة بالتبغ في الولايات المتحدة وكندا.

للتحديات والعقبات المواجهة في إعمال المسؤولية المدنية والجنائية والوارد عرضها بإيجاز في الملحق ٢. ويستلزم العديد من أفضل الممارسات التي حددها فريق الخبراء سن التشريعات لأغراض التنفيذ.

١٧- وعلى الرغم من ذلك وإذ تسلط أفضل الممارسات الأضواء على المسائل الأساسية التي يمكن أن تنظر الأطراف في تسويتها بوضع التشريعات واللوائح المحلية بشأن مسؤولية دوائر صناعة التبغ، لا تتناسب جميع الخيارات التشريعية مع جميع الولايات القضائية أو جميع أنماط إجراءات رفع الدعاوى. أما الخيارات الملخصة أدناه والوارد عرضها بمزيد من التفصيل في الملحق ٣ فهي بالأحرى خيارات قد تساعد الأطراف حسب ولاياتها القضائية وتقاليدها القانونية والموارد المتاحة لها على إرساء نظم فعالة وعادلة للمسؤولية المدنية والجنائية فيما يتعلق بالأخطاء المتصلة بالتبغ.

١٨- والخيارات المتاحة لسن تشريعات تنظر فيها الأطراف فيما يخص مجالات المسؤولية المدنية والجنائية والمحددة من جانب فريق الخبراء والمبينة أدناه تشمل تشريعات تهدف إلى تحقيق ما يلي:

(أ) تمكين الضحايا المصابين بأمراض متصلة بالتبغ من تقديم مطالبات مدنية على أساس جماعي من خلال استخدام إجراءات رفع الدعاوى الجماعية؛

(ب) تمكين الدول والجهات المعنية بتقديم الرعاية الصحية وشركات التأمين من رفع الدعاوى لاسترداد تكاليف الرعاية الصحية؛

(ج) تيسير تقديم المطالبات للحصول على انتصاف زجري فيما يتعلق بسلوك دوائر صناعة التبغ؛

(د) تيسير إجراءات رفع الدعاوى الخاصة "بالصالح العام" للسماح لأي شخص برفع دعوى قانونية لإنفاذ تدابير مكافحة التبغ الراهنة أو السعي إلى الحصول على سبل الانتصاف فيما يتعلق بسلوك دوائر صناعة التبغ؛

(هـ) تعديل القواعد الإجرائية والإثباتية لتيسير السعي إلى تقديم مطالبات مدنية من أجل الحصول على تعويض وانتصاف غير نقدي؛

(و) تعديل و/أو تقنين معايير المسؤولية وحجج الدفاع القانونية المتاحة لزيادة الوضوح في المطالبات المدنية بشأن الحالات التي ينبغي فيها تحميل دوائر صناعة التبغ المسؤولية؛

(ز) وضع الجرائم المدنية والجنائية أو تدعيمها للسماح بنجاح إنفاذ تدابير مكافحة التبغ.

١٩- وتعرض الفقرات التالية بإسهاب اعتبارات فريق الخبراء المتصلة بالفقرات من ١٨(هـ) إلى ١٨(ز) الواردة أعلاه.

التشريعات الرامية إلى تيسير الإصلاحات الإجرائية والإثباتية

٢٠- لاحظ فريق الخبراء أنه بإمكان الأطراف النظر في تعديل القواعد الإجرائية والإثباتية لتوفير الوقت والمال وإصلاح حالات اختلال التوازن في الموارد وعدم تناسق المعلومات التي تشيع في إجراءات رفع الدعاوى المتصلة بالتبغ بهدف تيسير المطالبات لتحديد المسؤولية المتصلة بالتبغ وتسريع وتيرتها. ويرمي العديد من أفضل الممارسات التي حددها فريق الخبراء فيما يتعلق بالمسؤولية المدنية (ويرد عرضها بمزيد من التفصيل في الملحق ٣) إلى تيسير الإجراءات الفعالة المتصلة بالمسؤولية عبر التعديلات الإجرائية التي تستهدف ما يلي:

(أ) فرض الكشف عن المستندات الداخلية على الجهات المدعى عليها من دوائر صناعة التبغ وتسهيل الأمور لأصحاب المطالبات[1] لكي يعتمدوا على مستندات دوائر صناعة التبغ المتاحة لعموم الناس بما فيها المستندات المتاحة على الإنترنت من خلال تعديل القواعد المتعلقة بمقبولية الأدلة الموثقة؛

(ب) القواعد المتعلقة بتطبيق الامتيازات المهنية القانونية على المستشار الداخلي لشركات التبغ علماً بأن المراسلات المشمولة بهذه الامتيازات نادراً ما تمثل أو لا تمثل على الإطلاق مشورة قانونية مستقلة مقارنة بسجلات العمل العادية التي ترتبط بشؤون الشركة وتشمل بحوثها العلمية وأنشطتها المتصلة بممارسة الضغط والتسويق وإدارة المستندات. وتكون هذه المستندات في الغالب شديدة الصلة بمسؤولية دوائر صناعة التبغ ويجب إتاحتها للمحاكم؛

(ج) القواعد المتعلقة بالخطأ والعلاقة السببية حسب الاقتضاء من أجل تحميل شركات التبغ عبء الإثبات حيثما يكون ممكناً والحد من إتاحة حجج الدفاع على أساس دراية المستهلك بالمخاطر والسماح لأصحاب المطالبات باستخدام الأدلة الإحصائية لتحديد العلاقة السببية؛

(د) القواعد المتعلقة بالمهل الزمنية عند اللزوم من أجل ضمان تجسيد القواعد لفترات الكمون التي تكون طويلة في الغالب وتفصل بين التعرض لدخان التبغ وبدء ظهور المرض؛

(هـ) التكاليف ونماذج التمويل من أجل إزالة مسؤولية أصحاب المطالبات أو الحد منها فيما يتصل بتكاليف الخصم والسماح بتمويل التكاليف الخاصة بأصحاب المطالبات عبر الأتعاب المعلقة والتمويل التجاري لإجراءات رفع الدعاوى بغرض التصدي لحالات اختلال التوازن في الموارد بين معظم أصحاب المطالبات ودوائر صناعة التبغ وضمان تحمل شركات التبغ لتكاليف دعاوى الدفاع؛

(و) الحد من التكاليف وحالات التأخير في إطار إجراءات المحاكم؛

(ز) ضمان إمكانية سعي أصحاب المطالبات إلى رفع الدعاوى في الولاية القضائية التي هي موضع تضررهم أو مقر إقامة المدعى عليه وإمكانية إنفاذ الأحكام الصادرة ضد الجهات المدعى عليها من دوائر صناعة التبغ التي يوجد مقرها في ولاية قضائية أخرى.

التشريعات التي تستهدف الإنفاذ

٢١- ما زال من المهم ضمان إمكانية السعي إلى إعمال مسؤولية شركات التبغ وغيرها من الجهات المشاركة في صناعة التبغ عن حالات الإخلال بقوانين مكافحة التبغ في جميع الولايات القضائية بما فيها الولايات القضائية العاجزة عن السعي إلى رفع الدعاوى للحصول على تعويض عن الأضرار الناجمة عن التبغ. ويمكن أن يعتمد إنفاذ قوانين مكافحة التبغ الراهنة أو الجديدة إما على فرض عقوبات مدنية أو جنائية وإما على فرض عقوبات مدنية وجنائية على حد سواء. ويرد بحث عدة نماذج لإنفاذ قوانين مكافحة التبغ في الملحق ٣.

١ يطلق على الطرف المسؤول عن بدء إجراءات تقديم مطالبة قانونية اسم صاحب المطالبة في بعض الولايات القضائية واسم المدعي أو صاحب الشكوى في ولايات قضائية أخرى. ويستخدم مصطلح صاحب المطالبة طوال هذا التقرير لأغراض الاتساق.

التشريعات الرامية إلى تعزيز المسؤولية الجنائية

٢٢- قلما تم السعي إلى إعمال المسؤولية الجنائية المتصلة بالضرر الناجم عن استهلاك التبغ في الغالب وقلما تكللت هذه المساعي بالنجاح مقارنة بالمسؤولية المدنية. ولاحظ فريق الخبراء أنه من الممكن تنفيذ تشريعات تضمن وجود جرائم جنائية تستهدف إنفاذ تدابير التنظيم المتعلقة بمكافحة التبغ (الوارد بحثها أعلاه) وتنطبق على السلوك المحتمل في المستقبل فيما يتصل بصناعة منتجات التبغ وتوريدها على الرغم من العقبات المصادفة في السعي إلى إعمال المسؤولية الجنائية المتصلة بالسلوك المسجل في الماضي. ويرد بحث المسؤولية الجنائية مجدداً في الملحق ١ (الفقرتان ٢٦ و٢٧) والملحق ٢ (الفقرات من ١١ إلى ١٣) والملحق ٣ (الفقرات من ٤٣ إلى ٤٨).

خيارات تشريعية أخرى

٢٣- لعله من المجدي استخدام تشريعات ترمي إلى إعادة توزيع تكاليف وباء التبغ تمشياً مع اتفاقية المنظمة الإطارية والحد من مجموع الأضرار الناجمة عن التبغ من خلال ذلك في الولايات القضائية التي لم تثبت فيها فعالية إجراءات رفع الدعاوى كأداة للتعويض عن الأضرار المرتبطة بالتبغ. وقد تكون تدابير فرض رسوم الإنتاج على التبغ أو رفع قيمتها التي يشيع استخدامها كوسيلة فعالة ومهمة للحد من استهلاك التبغ نمطاً شائعاً لمثل تلك التشريعات.[١] وهناك خيار آخر هو تطبيق نظام للترخيص على الصانعين بهدف استرداد تكاليف تدابير التنظيم المتعلقة بالتبغ.[٢،٣]

٢٤- ومن الضروري ألا تطبق الأمثلة على التشريعات الوارد بحثها أعلاه باستثناء الإجراءات الرامية إلى تحديد المسؤولية المدنية أو الجنائية بل من المحتمل اعتمادها حيثما يكون ممكناً في إطار سياسات شاملة لمكافحة التبغ على النحو الوارد ذكره في المادتين ٤ و٥ من اتفاقية المنظمة الإطارية.

خيارات الدعم التقني والتعاون الدولي وتبادل المعلومات من أجل تنفيذ المادة ١٩ من اتفاقية المنظمة الإطارية على نحو فعال

٢٥- توافق الأطراف في المادة ١٩ على تقديم المساعدة إلى بعضها البعض فيما يخص الإجراءات القانونية التي تتعلق بالمسؤولية المدنية والجنائية حسب الاقتضاء وحسبما تم الاتفاق عليه فيما بينها وفي حدود التشريعات والسياسات والممارسات القانونية الوطنية والترتيبات السارية الخاصة بالمعاهدات. وأحكام هذه المادة تكمل موافقة

١ انظر المادة ٦ من اتفاقية المنظمة الإطارية والمبادئ التوجيهية والتوصيات الخاصة بتنفيذ هذه المادة التي اعتمدها مؤتمر الأطراف في دورته الخامسة (القرار FCTC/COP5(7)) ومسودة المبادئ التوجيهية المطروحة على مؤتمر الأطراف كي ينظر فيها خلال دورته السادسة (الوثيقة FCTC/COP/6/7).

٢ اعتمدت إدارة الأغذية والأدوية في الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال نظاماً للترخيص في عام ٢٠٠٩ في إطار قانون الوقاية من تدخين الأسرة ومكافحة التبغ. ويتراوح مجموع رسوم المستخدم التي ينبغي تقديرها وتحصيلها في سنة مالية معينة بين ٨٥ مليون دولار أمريكي بالنسبة إلى عام ٢٠٠٩ و٧١٢ مليون دولار أمريكي بالنسبة إلى عام ٢٠١٩ وفي كل سنة مالية لاحقة. ورسوم المستخدم هذه "لا تتاح إلا لأغراض دفع تكاليف أنشطة إدارة الأغذية والأدوية المرتبطة بتدابير تنظيم منتجات التبغ..."

٣ جدير بالذكر أن رسوم الترخيص هي رسوم معترف بها كوسيلة محتملة لتمويل تدابير تنظيم منتجات التبغ (انظر *المبادئ التوجيهية الجزئية لتنفيذ المادتين ٩ و١٠ من اتفاقية المنظمة الإطارية*) وأن الترخيص يعد أيضاً وسيلة لمراقبة أو تنظيم إنتاج منتجات التبغ وتوزيعها من أجل منع الاتجار غير المشروع (انظر المادة ١٥ من اتفاقية المنظمة الإطارية وبروتوكول القضاء على الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ).

الأطراف في المادة ٢٢ على تعزيز نقل الخبرات التقنية والعلمية والقانونية ونقل التكنولوجيا كما تم الاتفاق عليه بصورة متبادلة لوضع وتعزيز استراتيجيات وخطط وبرامج وطنية لمكافحة التبغ.

٢٦- وأحاط فريق الخبراء علماً بأن التعاون الدولي وتبادل المعلومات أمران يكتسيان أهمية حاسمة في سياق المادة ١٩ في ضوء طبيعة المسائل العابرة للحدود المطروحة لدى السعي إلى رفع الدعاوى على شركات التبغ المتعددة الجنسيات وفي سياق عدة بلدان مستهلكة للتبغ لا توجد فيها دوائر محلية لصناعة التبغ.

٢٧- وأثناء مناقشة الخيارات لتقديم الدعم إلى الأطراف في إطار الأنشطة التي تضطلع بها وفقاً للمادة ١٩ استعرض فريق الخبراء النهج المحتملة التي يمكن لمؤتمر الأطراف أن يدعم الأطراف من خلالها على النحو المبين في تقرير أمانة الاتفاقية المقدم إلى مؤتمر الأطراف في دورته الخامسة.[١] ويرد أدناه بيان استنتاجات الفريق المتعلقة بهذه المسائل.

توفير الإرشادات للأطراف لتنفيذ المادة ١٩

٢٨- لاحظ فريق الخبراء وأيد إمكانية وضع المزيد من الإرشادات القابلة للتكيف مع الولايات القضائية المختلفة في ضوء أفضل الممارسات للسعي إلى إعمال المسؤولية المدنية في حدود ممارسات الأطراف القانونية الوطنية بهدف مساعدة الأطراف على وضع تشريعاتها الوطنية بشأن المسؤولية بما في ذلك التعويض عند الاقتضاء. وورد بحث الأمثلة على أنماط الإرشادات التي يمكن وضعها في تقرير أمانة الاتفاقية المقدم إلى مؤتمر الأطراف في دورته الخامسة.[١] ولاحظ فريق الخبراء أيضاً أن المبادئ العامة التي تنطوي على إرشادات بشأن تنفيذ أفضل الممارسات هي أكثر قابلية من القوانين النموذجية للتكيف لأغراض التنفيذ من قبل الأطراف نظراً إلى اختلاف النظم القانونية فيها.

٢٩- وبحث فريق الخبراء أيضاً الأمثلة على نظم المسؤولية الدولية المعروضة في المرفق الوارد في تقرير أمانة الاتفاقية المقدم إلى مؤتمر الأطراف في دورته الرابعة[٢] ملاحظاً أن هذه النظم لا تتكيف بسهولة مع سياق مكافحة التبغ وخلص إلى ضرورة تركيز الدعم المقدم إلى الأطراف على تنفيذ المادة ١٩ على الصعيد الوطني والآليات العملية لتيسير تبادل المعلومات.

تبادل المعلومات

٣٠- تناولت مناقشات الفريق بشأن تبادل المعلومات الحاجة إلى تبادل المعلومات بين الأطراف والطلب العام على زيادة فرص إتاحة المعلومات والموارد والخبرات لمساعدة الأطراف إذا قررت السعي إلى اتخاذ الإجراءات لتحديد المسؤولية. وحدِّدت عدة خيارات محتملة لتوفير الدعم.

موقع إلكتروني محمي لتبادل المعلومات

٣١- يمكن استخدام موقع إلكتروني محمي تيسر أمانة الاتفاقية إتاحته لتبادل المعلومات بين الأطراف والأمانة وسائر الخبراء المدعوين حسب الاقتضاء كوسيلة مفيدة لتيسير التعاون بين الأطراف. ومن شأن هذا الموقع أن

١ انظر الوثيقة FCTC/COP/5/11.

٢ انظر الوثيقة FCTC/COP/4/13.

يسمح للأطراف بنقل المعلومات عن القضايا الجاري النظر فيها والقرارات القانونية ذات الصلة بها إلى أطراف أخرى والتماس المساعدة عند الاقتضاء.

نظام الإحالة لإتاحة الخبرة الملائمة

٣٢- سلم فريق الخبراء بأنه من المفيد أن تتاح للأطراف قواعد بيانات أو شبكات الأشخاص المتمتعين بالخبرة القانونية والعلمية والقادرين على تقديم المساعدة التقنية إلى الأطراف بناء على الطلب. ويمكن أن تحافظ أمانة الاتفاقية على قواعد البيانات على موقع إلكتروني محمي لتمكين الأطراف التي تستهل إجراءات قانونية أو تواجهها من التماس الإحالة إلى الخبراء الملائمين والحصول عليها.

٣٣- وأحاط الفريق علماً بأن نظام الإحالة للاستفادة من الخبرة القانونية والعلمية قد لا يقتصر بالضرورة على الإجراءات القانونية المتعلقة بالمادة ١٩ بل يمكن توسيع نطاقه ليشمل الدعاوى التي يفترض أن تتصدى الحكومات وكيانات أخرى في إطارها للتحديات المواجهة فيما يتصل بتدابير مكافحة التبغ ملاحظاً الحاجة المحتملة إلى أنواع مختلفة من الخبرة فيما يتصل بأشكال مختلفة من الإجراءات القانونية.

المساعدة القانونية المتبادلة

٣٤- تقضي المادة ١٩-٣ بأن تقدم الأطراف المساعدة إلى بعضها البعض فيما يخص الإجراءات القانونية التي تتعلق بالمسؤولية المدنية والجنائية حسب الاقتضاء وحسبما تم الاتفاق عليه فيما بينها. وقد يسمح التعاون بين الأطراف فيما يتصل بالمسائل الإجرائية بتعزيز تبادل المعلومات. وفي القضايا التي يوجد في إطارها أكثر من طرف واحد له مصلحة في حصيلة قضية يمكن توسيع نطاق التعاون ليشمل ترتيب الاتفاقات المشتركة بشأن الدعاوى القضائية. وقد تسمح هذه الاتفاقات بتبادل المعلومات دون التنازل عن الامتيازات المهنية القانونية أو امتيازات العلاقة بين المحامي وموكله. وتختلف القواعد بشأن الامتيازات بين الولايات القضائية غير أنه من الحصيف في معظم الولايات القضائية أن تعترف هذه الاتفاقات صراحة بأن المعلومات المتبادلة عملاً بها تظل مشمولة بالامتيازات والسرية وأن تبادل المواد لا يعد تنازلاً.

تنفيذ خطط إعلامية

٣٥- يمكن أن تتيح إجراءات رفع الدعاوى لتحديد المسؤولية المتصلة بالتبغ فرصاً نفيسة للكشف عن سلوك دوائر صناعة التبغ لوسائل الإعلام وعامة الناس. وقد تعزز هذه التغطية تنفيذ اتفاقية المنظمة الإطارية من خلال مواصلة توعية الجمهور وتدعيم الرسائل الموجهة إليه بشأن آثار استهلاك التبغ على الصحة ودور شركات التبغ في الأضرار الناجمة عن استهلاك التبغ. ووافق فريق الخبراء على ضرورة تشجيع الأطراف حيثما أمكن على تنفيذ خطط إعلامية لنشر الحصائل والأدلة والاستنتاجات المؤقتة المنبثقة عن إجراءات رفع الدعاوى المتعلقة بالتبغ.

المساعدة التي يمكن أن تقدمها أمانة الاتفاقية

٣٦- أحاط فريق الخبراء علماً بأنه قد يكون من المناسب في بعض الحالات أن تقدم أمانة الاتفاقية المساعدة فيما يتعلق بالنزاعات القانونية بالأصالة عن مؤتمر الأطراف من أجل دعم أحكام اتفاقية المنظمة الإطارية ومبادئها. ويحتمل تقديم المساعدة في شكل بيانات عامة أو ملخصات "صديق المحكمة" لدعم المسائل المتصلة باتفاقية المنظمة الإطارية والمطروحة في النزاعات القانونية بما فيها حسب مقتضى الحال النزاعات المتعلقة بتنفيذ

تدابير مكافحة التبغ. كما أحاط الفريق علماً بأن المنظمة قد تستطيع توفير المزيد من الدعم للأطراف في هذا السياق.

آليات الدعم المالي

٣٧- لاحظ فريق الخبراء أن تمويل إجراءات رفع الدعاوى يمثل عقبة كبيرة تعترض سبيل الأطراف التي تنظر في السعي إلى تقديم مطالبات لتحديد المسؤولية المدنية أو الجنائية. وأحاط علماً بأمثلة على صناديق محلية لتمويل إجراءات رفع الدعاوى أنشئت لتيسير السعي إلى رفع الدعاوى لتحديد المسؤولية في بعض الولايات القضائية.[١] وفي حين أنه من الضروري أن يخضع إنشاء صناديق تمويل إجراءات رفع الدعاوى على الصعيد المحلي أو الدولي لقواعد واضحة بشأن الحصول على أي موارد تمويل متاحة وأن يقدَّم الدعم إلى الأطراف قبل إنشاء الصناديق لكي ترسي نظماً فعالة للمسؤولية المدنية في ولاياتها القضائية، رأى فريق الخبراء أنه يمكن تشجيع الأطراف على تطبيق أفضل الممارسات على الصعيد الوطني فيما يتصل بآليات دعم تكاليف رفع الدعاوى بما في ذلك عن طريق الأتعاب المعلقة والتمويل التجاري لإجراءات رفع الدعاوى ومن خلال إنشاء صناديق طوارئ عامة لتمويل إجراءات رفع الدعاوى حيثما يكون ممكناً.

الموارد الموجودة

٣٨- هناك حاجة إلى مزيد من الموارد والدعم لتيسير اضطلاع الأطراف بتنفيذ المادة ١٩ إلا أن فريق الخبراء سلم بوجود طائفة كبيرة من الموارد الدولية والإقليمية والوطنية لتيسير تبادل المعلومات والدعم التقني ولاحظ أيضاً أنه يمكن تشجيع الأطراف على الاستفادة من هذه الموارد والاعتماد عليها حسب الاقتضاء من أجل الدعم الدولي وبناء القدرات.[٢] ويمكن أيضاً تشجيع الأطراف على تعزيز استخدام نظام التبليغ الذي تنص عليه الاتفاقية لتوفير المعلومات بشأن تنفيذ المادة ١٩ وتبادلها.

الخيارات الخاصة بالأعمال المقبلة المحتملة

٣٩- بعد أن حدد فريق الخبراء وبحث العقبات وأفضل الممارسات والخيارات المتصلة بالإجراءات التشريعية، نظر في مجموعة من الخيارات المحتملة للدعم التقني والتعاون الدولي وتبادل المعلومات من أجل تنفيذ المادة ١٩ من اتفاقية المنظمة الإطارية على نحو فعال وفقاً لما ورد ذكره أعلاه.

٤٠- وقد يرغب مؤتمر الأطراف في النظر في وضع إرشادات إضافية لدعم الأطراف في إطار تنفيذ نظم فعالة للمسؤولية المدنية والجنائية تتناول مسائل المسؤولية بغية تنفيذ المادة ١٩ حسبما ورد بحثه أعلاه في

---

١ لقد كان وجود صندوق عام أمراً مهماً لجعل الدعاوى الجماعية في كيبيك (قضية ليتورنو Létourneau ضد شركة JTI-MacDonald Corp. et al. وقضية مجلس كيبيك المعني بالتبغ وشؤون الصحة Conseil québécois sur le tabac et la santé وبلي Blais ضد شركة JTI-MacDonald Corp. et al.) قابلة للاستمرار من الناحية الاقتصادية بتوفير المساعدة لتغطية تكاليف الحصول على أدلة من الخبراء.

٢ تشمل هذه الموارد ما يلي: المنظمات الدولية وغير الحكومية المختلفة التي تتيح الموارد وخدمات التدريب والدعم في مجال المساعدة القانونية للمحامين المعنيين بمكافحة التبغ والمؤيدين والحكومات؛ والموارد الإقليمية التي تشمل مراكز المعرفة التي تحددها أمانة الاتفاقية وتحفظها مؤسسات شريكة؛ واتفاقات المساعدة المتبادلة بين الأطراف والمنظمات التي تيسر التعاون الإقليمي؛ والمنظمات الوطنية؛ والموارد الإلكترونية والمستندية.

الفقرة ٢٨. وينبغي أن تكون هذه الإرشادات قابلة للتكيف لأغراض التنفيذ على أوسع نطاق ممكن من نظم الأطراف القانونية في ظل ظروف ملائمة وأن تأخذ في الحسبان أفضل الممارسات الوارد عرضها في الملحق ٣.

٤١- وفي ضوء الطابع التقني للموضوع، قد يرغب مؤتمر الأطراف إذا قرر أن يطلب وضع إرشادات إضافية للأطراف في تكليف فريق خبراء بذلك العمل. وإذا رغب مؤتمر الأطراف في تمديد ولاية فريق الخبراء الحالي، فمن المناسب إجراء استعراض للخبرات المتاحة ضمن الفريق وإدراج مجالات خبرة إضافية حسب الضرورة بهدف المضي قدماً في العمل.

٤٢- وإضافة إلى ذلك، يمكن أن ينظر مؤتمر الأطراف في الطلب من أمانة الاتفاقية الاضطلاع بما يلي ذكره بهدف مواصلة دعم الأطراف في إطار الأنشطة التشريعية والأنشطة الأخرى التي تباشرها وفقاً للمادة ١٩ وفي مجال التصدي للتحديات المواجهة فيما يتصل بتدابيرها المتخذة لمكافحة التبغ عند الاقتضاء:

(أ) تمكين تبادل المعلومات والتجارب والخبرات ذات الصلة بشكل طوعي بين الأطراف عبر موقع إلكتروني محمي وتشجيع هذا التبادل؛

(ب) إعداد قاعدة بيانات خاصة بالخبراء القانونيين والعلميين المتمتعين بالخبرة في مجال رفع الدعاوى المتعلقة بالتبغ، بما في ذلك في مجال المسؤولية، ووضع آلية للتوصية بالخبراء بناء على طلب الأطراف التي تتخذ الإجراءات ذات الصلة؛

(ج) إعداد قائمة شاملة بالموارد الموجودة التي قد تساعد الأطراف على التصدي لمسألة المسؤولية المدنية والجنائية والتحديات القانونية الأخرى عند اللزوم والحفاظ عليها وإتاحتها للأطراف.

الإجراء المطلوب من مؤتمر الأطراف

٤٣- مؤتمر الأطراف مدعو إلى الإحاطة علماً بتقرير فريق الخبراء وتقديم المزيد من الإرشاد فيما يتصل بالخيارات الخاصة بالأعمال المقبلة المحتملة.

الملحق ١

التجارب في مجال المسؤولية المتعلقة بالتبغ

١- تحدّد العديد من الأضرار الصحية الناجمة عن التبغ بصورة راسخة في الوقت الحالي. وقد كان الغرض من تجارب رفع الدعاوى لتحديد المسؤولية المتعلقة بالتبغ تحميل الجهات المعنية بصناعة منتجات التبغ وتوريدها وتسويقها المسؤولية عن سلوكها عبر الإجراءات القانونية؛ أو ضمان حصول الأفراد أو جماعات الأفراد المتضررين من جراء استهلاك التبغ على تعويضات؛ أو السعي إلى الحصول على انتصاف زجري لوضع حد للمخالفات أو تصحيح حالات الإخلال الماضية؛ أو استرداد تكاليف الرعاية الصحية التي تكبدتها الجهات المعنية بتقديم الرعاية الصحية وشركات التأمين نتيجة لاستهلاك التبغ. وعلى الرغم من ذلك، ما زالت هناك أمثلة قليلة نسبياً على نجاح استخدام إجراءات رفع الدعاوى المتعلقة بالتبغ تمشياً مع المادة ١٩ حتى في البلدان التي ترسّخت فيها النظم القانونية والتجارب في مجال رفع الدعاوى المعقدة. ولا تجسد هذه التجارب قوة الأدلة التي تثبت سلوك دوائر صناعة التبغ غير المشروع مع مرور الزمن.

٢- ويعرض هذا الملحق مجموعة من دراسات الحالات التي بحثها فريق الخبراء خلال عملية تحديد العقبات وأفضل الممارسات في مجالات المسؤولية المدنية والجنائية.[١] وتغطي الإنجازات المهمة المحققة في رفع الدعاوى على الرغم من عددها القليل نسبياً البلدان المتقدمة والنامية والولايات القضائية المعتمدة على القانون العام والقانون المدني على نحو يدعو إلى التفاؤل.

المسؤولية المدنية

٣- توجد لدى كثير من الأطراف نظم عامة للمسؤولية المدنية لصالح المتضررين من أفراد أو جماعات أفراد أو أطراف ثالثة في بعض الولايات القضائية وتستهدف رفع الدعاوى القانونية للتعويض عن الأضرار اللاحقة بهم. وعلى الرغم من ذلك، تفتقر عدة أطراف إلى البنية الأساسية القانونية لمعالجة الدعاوى المعقدة المؤثرة في عدد كبير من الأشخاص على نحو فعال وعادل. وقد حدد فريق الخبراء عدداً من الأمثلة على نجاح الإجراءات القانونية المتخذة في ولايات قضائية خاصة بالأطراف وغير الأطراف في اتفاقية المنظمة الإطارية.

الدعاوى الرامية إلى استرداد تكاليف الرعاية الصحية

٤- تعد الولايات المتحدة الأمريكية مثالاً جديراً بالذكر على الدعاوى المرفوعة لاسترداد تكاليف الرعاية الصحية. فقد بدأ عدد صغير من الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٩٤ رفع دعاوى لاسترداد تكاليف الرعاية الصحية المرتبطة بالتبغ ضمن ولاياته القضائية تلتها دعاوى رُفعت في عدد أكبر من الولايات. وأدت الإنجازات المحققة خلال إجراءات النظر في العديد من هذه الدعاوى، بما فيها محاكمة كُشف أثناءها عن عدة مستندات

١ تمثل دراسات الحالات المبينة في هذا الجزء الدراسات التي حددها أعضاء فريق الخبراء على أنها إجراءات ناجحة لتحديد المسؤولية إضافة إلى بعض الأمثلة على حالات غير ناجحة. وقد نظر فريق الخبراء في جميع الأمثلة المعروفة على مطالبات التعويض الناجحة المقدمة في إطار الإجراءات المتصلة بالمسؤولية المدنية غير أن الأمثلة الواردة في هذا التقرير وفي *الاستعراض الموحد لأفضل الممارسات والعقبات من أجل تحديد المسؤولية المدنية وخيارات الإصلاح* لا تعتبر أمثلة وافية على إجراءات تحديد المسؤولية المتعلقة بالتبغ بصفة عامة. ويمكن اعتبار دراسات الحالات المذكورة بالأحرى دراسات تمثل خبرة أعضاء فريق الخبراء.

داخلية مضرة في حوزة دوائر صناعة التبغ، في نهاية المطاف إلى تسوية بين دوائر صناعة التبغ وأربع ولايات ثم إلى إبرام اتفاق تسوية رئيسي بين دوائر صناعة التبغ والولايات المتبقية البالغ عددها ٤٦ ولاية من أجل التوصل إلى تسوية كانت حصيلتها حتى عام ٢٠١٣ أن دفعت شركات التبغ مبالغ فعلية للولايات ناهزت قيمتها ١٠٠ مليار دولار أمريكي.[١] وعلاوة على ذلك، وافقت الشركات على وقف معظم الإعلانات والامتناع عن مجموعة مختلفة من الممارسات الخادعة وإنشاء موقع إلكتروني يتضمن جميع المستندات الصادرة في إطار الدعاوى القضائية المتعلقة بالتدخين والصحة وتمويل مبادرة كبيرة للإعلان المضاد.

٥- كما اعتمدت معظم المقاطعات الكندية في الوقت الحالي تشريعات لتمكين الحكومة من تقديم مطالبات لاسترداد تكاليف الرعاية الصحية وقدمت لاحقاً مطالبات في هذا الصدد. وتسعى أكبر مقاطعتين أي مقاطعتا أونتاريو وكيبيك إلى الحصول على تعويضات قدرها ٥٠ ملياراً و٦٠ ملياراً من الدولارات الكندية على التوالي. ولم يحدَّد تاريخ للمحاكمة في أي من الدعاوى المرفوعة في المقاطعات في فترة إعداد هذا التقرير غير أن الإجراءات تظهر حتى الآن تكتيكات قانونية بارزة تستخدمها دوائر صناعة التبغ بخضوع التشريعات التمكينية للطعن من حيث دستوريتها في بعض المقاطعات وفشل محاولة دوائر صناعة التبغ أن تضيف الحكومة الاتحادية الكندية كطرف ثالث مدعى عليه على أساس تضليلها للمستهلكين الكنديين.

٦- وتبين تجارب المقاطعات الكندية أهمية القواعد الإجرائية لتيسير رفع الدعاوى وضمان الفصل الكلي في الدعاوى في غضون فترة زمنية معقولة وبتكلفة متناسبة. وقد كانت مقاطعة كولومبيا البريطانية أول مقاطعة اعتمدت تشريعات تمكينية في عام ١٩٩٨ وقدمت بعد ذلك مطالبة ضد دوائر صناعة التبغ في عام ٢٠٠١. وعقب نجاح الطعن في دستورية التشريعات، أقرّت محكمة كندا العليا بدستورية التشريعات المنقحة في عام ٢٠٠٥.[٢] وعلى الرغم من ثبات دستورية التشريعات التمكينية لرفع دعاوى استرداد تكاليف الرعاية الصحية في المقاطعات الكندية وتذليل هذه التشريعات على ما يبدو لكل العقبات القانونية والإثباتية مما يعد أمراً ضرورياً لتصبح إجراءات رفع الدعاوى من ذلك القبيل ممكنة وقابلة للاستمرار، تسلط التجارب المتواصلة الأضواء على التحديات الإجرائية المواجهة.

٧- وأحاط فريق الخبراء علماً بأن حصائل السعي إلى رفع الدعاوى لاسترداد تكاليف الرعاية الصحية قد اختلفت في ولايات قضائية أخرى بما فيها إسرائيل وجزر مارشال والمملكة العربية السعودية. وأعلنت دائرة الخدمات الوطنية للتأمين الصحي في جمهورية كوريا في نيسان/أبريل ٢٠١٤ أنها في صدد إعداد إجراءات لرفع دعوى ضد دوائر صناعة التبغ للتعويض عن تكاليف معالجة أمراض مرتبطة بالتدخين.

الدعاوى الجماعية

٨- تحققت أهم الإنجازات في مجال المسؤولية المدنية في الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى الرغم من فشل المحاولات على مدى العقود العديدة السابقة، فقد تحققت إنجازات منذ عام ١٩٩٦ في إطار مطالبات فردية عديدة ودعاوى متصلة بغش المستهلك ومطالبات متعلقة بمنتجات فاسدة ودعاوى جماعية.

---

١ انظر Project Tobacco. "2013-11-15 Payments to States Inception thru October 29 2013". National Association of Attorneys General (2013) (على العنوان الإلكتروني التالي: http://www.naag.org/backpages/naag/tobacco/msa-payment-info/2013-11-15%20Payments_to_States_Inception_thru_October_29_2013.pdf).

٢ قضية *كولومبيا البريطانية* ضد شركة *Imperial Tobacco Canada Ltd*، [2005] 2 S.C.R. 473, 2005 SCC 49.

٩- ونظرت قضية *إنغل*[١] المرفوعة باسم المقيمين في فلوريدا المعانين من أمراض متصلة بالتبغ بين عامي ١٩٩١ و١٩٩٦ نتيجة لإدمان النيكوتين الموجود في السجائر في مسائل مشتركة بشأن سلوك شركات التبغ المتصل بالمجموعة بإثبات مسؤولية دوائر صناعة التبغ بناء على عدد من الأسباب. ونتيجة لمحاكمات أخرى (منها محاكمة تقرّر فيها فرض تعويضات تأديبية ملحوظة[٢]) رفعت شركات التبغ دعاوى استئناف ضدها، يؤذن للأفراد المشاركين في الدعوى الجماعية باستخدام القرارات الصادرة ضد دوائر صناعة التبغ كخطوة أولى وحاسمة لتقديم مطالباتهم الفردية في إطار محاكمات فردية "لاحقة". وقد رُفعت أكثر من ٧٠٠٠ دعوى فردية في غضون المهلة الأخيرة المحددة. وفي فترة إعداد هذا التقرير، أدت ١٠٤ محاكمات إلى صدور أحكام لصالح أصحاب المطالبات في ٧١ محاكمة ولصالح المدعى عليهم في ٣٣ محاكمة.

١٠- وأدت قضية *بروين*[٣] وهي دعوى جماعية مرفوعة باسم مضيفين جويين غير مدخنين إلى تسوية فُرض بموجبها على ست شركات سجائر كبرى توفير مبلغ قدره ٢٥٠ مليون دولار أمريكي لتمويل مؤسسة طبية من أجل تعزيز تقصي آثار التدخين اللاإرادي الضائرة على الصحة.

١١- وتتمتع كندا أيضاً بخبرة عريقة في مجال رفع الدعاوى المتعلقة بالتبغ باختلاف درجة نجاح السعي إلى تقديم جميع أشكال المطالبات المدنية الرئيسية من أجل الحصول على تعويضات. وعلى الخصوص، رُفعت دعويان جماعيتان لأغراض المحاكمة في كيبيك عام ٢٠١٣. وهاتان الدعويان هما الوحيدتان اللتان تم قبولهما من ضمن عدة دعاوى رُفعت في التسعينات باسم مئات الآلاف من المدخنين والمدخنين السابقين وقد استغرقت الإجراءات التمهيدية أكثر من عقد للتوصل إلى إجراء محاكمة بشأنهما. ورُفعت الدعوى الأولى[٤] باسم سكان كيبيك من مدمني التدخين الذين يزيد عددهم على ٨٠٠ ٠٠٠ شخص بمقتضى *قانون كيبيك لحماية المستهلك* الذي لا يتطلب توفير أدلة على اعتماد المدخنين على بيانات شركات التبغ لتحديد المسؤولية. أما الدعوى الثانية[٥] فقد رُفعت بصورة مستقلة سعياً إلى حصول الضحايا من سكان كيبيك المصابين بسرطان الرئة وسرطان الحلق وسرطان الحنجرة والنفاخ على تعويضات. وأدت الدعويان القضائيتان المرفوعتان في كيبيك على الرغم من عدم الفصل فيهما إلى خضوع عدة مستندات داخلية مضرة في حوزة دوائر صناعة التبغ لفحص دقيق من جانب عموم الناس ووسائل الإعلام.

مطالبات التعويض الفردية

١٢- على الرغم من السعي إلى رفع الدعاوى على مدى فترة طويلة من الزمن، لم يُفرض على مدعى عليه تعويض صاحب مطالبة عن إصابته بسرطان الرئة بسبب التدخين حتى عام ١٩٩٦ وعقب دعاوى الاستئناف في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد شملت الدعاوى المرفوعة منذ ذلك الحين آلاف الدعاوى الفردية المتصلة بسرطان الرئة والدعاوى الجماعية والدعاوى المتصلة بغش المستهلك والمطالبات المتعلقة بمنتجات فاسدة. وفي إطار

١ قضية *إنغل Engle* ضد شركة *Liggett Group, Inc*، 945 So. 2d 1246, [Fla. 2006].

٢ قضية *مارتين Martin* ضد شركة *R.J. Reynolds Tobacco Co.*، No. 2007-CA-2520 [Fla. 1st Cir. Ct].

٣ قضية *نورما آر. بروين* Norma R. Broin, et al. ضد شركات Philip Morris Companies, Inc., et al.، محكمة دائرة إقليم ديد، فلوريدا 22 CA 49738-91.

٤ قضية *ليتورنو Létourneau* ضد شركة *JTI-MacDonald Corp. et al*، منطقة مونتريال، PQ No. 500-06-000070-983.

٥ قضية مجلس كيبيك المعني بالتبغ وشؤون الصحة Conseil québécois sur le tabac et la santé وبلي Blais ضد شركة JTI-MacDonald Corp. et al.، منطقة مونتريال، PQ No. 500-06-000076-980.

المحاكمات في الولايات المتحدة الأمريكية، يصدر حكم لصالح أصحاب المطالبات الأفراد في أكثر من ٤٠٪ من الحالات وقد حصل هؤلاء الأفراد على مئات ملايين الدولارات من التعويضات.[١]

١٣- واعتمدت قضية *ستالتيري*[٢] وهي الدعوى الفردية الوحيدة التي تكلل السعي إلى رفعها للحصول على تعويض بالنجاح في أوروبا على تصنيف صناعة التبغ على أنها "نشاط خطر" بموجب القانون المدني الإيطالي. وسمح هذا التصنيف للمحكمة بتطبيق المادة ٢٠٥٠ من القانون المدني الإيطالي التي لها سمتان حاسمتان أي أنها تعكس عبء الإثبات وتنص على تعريف واضح للخطأ بمطالبة الصانع باتخاذ جميع التدابير المناسبة لتجنب الأضرار. ورأت المحكمة أنه كان يجب على الشركة إطلاع المستهلكين على مخاطر التدخين المحدقة بالصحة وهذا أمر لم تفعله. ولم يكن من المعقد تحديد سبب إصابة السيد ستالتيري بسرطان الرئة علماً بأن أدلة الخبراء الطبية بيّنت أن نسبة احتمال الإصابة بسرطان الرئة نتيجة لتعاطي التبغ بلغت ٨٠% وبأن السيد ستالتيري لم يدخن سوى منتجات التبغ من صنع صانع واحد للتبغ. وللأسف، نُقضت القرارات التي تسمح بتطبيق المادة ٢٠٥٠ من القانون المدني الإيطالي على منتجات التبغ في عام ٢٠٠٥[٣] ولم يعد من الممكن نتيجة لذلك استخدام المادة ٢٠٥٠ في إجراءات رفع الدعاوى المتعلقة بالتبغ.

١٤- وتحقق أيضاً إنجازان مهمان في دعويين متعلقتين بالتدخين والصحة رفعهما أفراد ضد شركات التبغ في البرازيل. ففي الدعوى الأولى،[٤] مُنحت تعويضات لأرملة مدخّن توفي بسبب إصابته بمرض متصل بالتدخين ولأبنائه. وفي دعوى الاستئناف أقرت المحكمة بأغلبية هيئتها بأنه لا يجوز للطرف الذي يشارك في نشاط حتى لو كان هذا النشاط مشروعاً أن يخفي من باب الإغفال عواقب استخدام المنتج مثل مسألة تسببه في الإدمان والإصابة بالسرطان وأن يروج على العكس لاستخدام المنتج بالاستناد إلى مواضيع النجاح والثروة والرفاه والحياة الصحية. وفي الدعوى الثانية،[٥] أقرت المحكمة أيضاً بمطالبة قدمها ورثة ضحية مرض متصل بالتبغ بالاعتماد على تحليل منطقي مماثل للغاية. وفي هذه الدعوى سلمت الجهة المدعى عليها وهي شركة فرعية تابعة لشركة التبغ الأمريكية البريطانية بأنها كانت على علم في عام ١٩٦٤ (أي عندما بدأ صاحب المطالبة التدخين) بالآثار الضارة والمخاطر الملازمة لاستهلاك التبغ. وقررت المحكمة أنه كان يجب على الجهة المدعى عليها توفير تحذير في هذا الصدد وأنها لم تفعل ذلك.

المطالبات غير النقدية بما فيها المطالبات المقدمة للحصول على انتصاف زجري

١٥- حدد فريق الخبراء عدداً من الدعاوى الناجحة المرفوعة للحصول على انتصاف زجري إضافة إلى مطالبات التعويض المكللة بالنجاح والوارد عرضها أعلاه. واستخدمت إجراءات رفع الدعاوى في إطار هذه

١ Douglas C, Davis R, Beasley J. Epidemiology of the third wave of tobacco litigation in the United States, 1994-2005. Tobacco Control. 2006;15(Suppl 4):iv9-16. doi:10.1136/tc.2006.016725

٢ *قضية ستالتيري Stalteri* ضد شركة *BAT Italia*، محكمة الاستئناف في روما، القرار رقم ١٠١٥ الصادر في ٧ آذار/مارس ٢٠٠٥ (باللغة الإيطالية).

٣ قضية *تونوتو Tonutto et al* ضد شركة *ETI Spa*، المحكمة المدنية في روما، القرار رقم ٨٠٦٧ الصادر في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ (باللغة الإيطالية).

٤ قضية *دياس Dias et al* ضد شركة *Souza Cruz S.A*، ٢٠٠٩، محكمة العدل في ميناس جرايس، الدائرة المدنية الرابعة عشرة (باللغة البرتغالية).

٥ قضية *سيفييري Sivieri* ضد شركة *Cia De Cigarros Souza Cruz*، ٢٠١٠، المحكمة المدنية الثالثة التابعة للمحكمة المركزية لإقليم بورتو أليغري (باللغة البرتغالية).

الدعاوى من أجل الحصول على تصريحات بشأن شرعية سلوك شركات التبغ ومطالبة الجهات الصانعة و/أو الموردة بأن تمتنع عن الاضطلاع بأنشطة معينة أو تصحح بيانات سابقة مضللة.

١٦- وقضية *ريكو* في الولايات المتحدة الأمريكية هي مثال ملحوظ على أهمية إجراءات رفع الدعاوى المتعلقة بالتبغ التي تهدف إلى الحصول على انتصاف تفسيري وزجري. وقد رفعت وزارة العدل الأمريكية دعوى مدنية بموجب *القانون بشأن منظمات الابتزاز واستغلال النفوذ والفساد* (قانون ريكو) ضد شركات التبغ الكبرى التي يوجد مقرها في الولايات المتحدة الأمريكية أمام المحكمة الأمريكية المحلية في منطقة كولومبيا مدعية أن دوائر صناعة التبغ تآمرت لغش عموم الناس من خلال إنتاج منتجات ضارة ومسببة للإدمان وتشويه الحقيقة بشأن المخاطر المحتملة المرتبطة بالمنتجات عن سابق معرفة.[١]

١٧- وادعت وزارة العدل أن الجهات المدعى عليها تعمدت تضليل عموم الناس فيما يتعلق بمخاطر التدخين وضللت ولا تزال تضلل عموم الناس بشأن مخاطر التعرض اللاإرادي للدخان وشوهت الحقيقة بشأن قابلية التسبب في إدمان النيكوتين وتلاعبت بإيصال النيكوتين في السجائر وسوقت سجائر "خفيفة" "وقليلة القار" تسويقاً خادعاً لاستغلال رغبة المدخنين في الحصول على منتجات أقل خطورة واستهدفت سوق الشباب وتآمرت من أجل عدم إجراء بحوث بشأن سجائر أقل خطورة أو عدم إنتاجها. وفي رأي نهائي وحكم نهائي شاملين رأى القاضي كسلر أن الجهات المدعى عليها انتهكت قانون ريكو وأمر بتنفيذ أربعة سبل انتصاف رئيسية هي التالية: حظر بعض التعبيرات الوصفية للأصناف وتصحيح البيانات والكشف عن المستندات وبيانات التسويق المصنفة واتخاذ تدابير زجرية عامة، بما في ذلك عدم ارتكاب انتهاكات أخرى مخلة بقانون ريكو وعدم تقديم أي مطالبات أخرى كاذبة أو خادعة أو مضللة بشأن منتجات التبغ.

١٨- وفي الثمانينات قدم الاتحاد الأسترالي للمؤسسات المدافعة عن حقوق المستهلكين آنذاك مطالبة أمام محكمة أستراليا الاتحادية من أجل التصريح أن الدعاية التي تروج لها مؤسسة التبغ الأسترالية وهي الرابطة التجارية لدوائر صناعة التبغ تعتبر سلوكاً مضللاً أو خادعاً يخل *بقانون الممارسات التجارية* الأسترالي.[٢] وقد تضمنت الدعاية المروج لها في الصحف الرئيسية إعلان ما يلي:"قلما توجد أو لا توجد أدلة تثبت علمياً أن دخان السجائر يسبب المرض لدى غير المدخنين". ورأى القاضي المكلف بالمحاكمة أن مؤسسة التبغ الأسترالية أخلت بقانون الممارسات التجارية وأصدر أمراً زجرياً بمنع مواصلة نشر الإعلان. وأكدت المحكمة الاتحادية بكامل هيئتها القرارات الصادرة في دعوى الاستئناف إلا أنها رأت أنه من غير المناسب إصدار أمر زجري غير محدود نظراً إلى وجود فرصة ولو كانت ضئيلة جداً لاحتمال تغير الأدلة العلمية مع مرور الزمن.

١٩- ونجحت منظمات غير حكومية في الهند في استخدام إجراءات رفع الدعاوى الخاصة بالصالح العام في عام ٢٠٠١ لكي تصدر المحكمة الهندية العليا أمراً يلزم الحكومة بحظر التدخين في الأماكن العامة تماشياً مع الحق في الحياة المنصوص عليه في المادة ٢١ من الدستور الهندي. وأدت الدعوى المرفوعة بالحكومة إلى إقرار

---

١ قضية *الولايات المتحدة* ضد شركة *Philip Morris USA, Inc., et al.*، الأمر النهائي، 449 F.Supp.2d 1, (D.D.C. 2006). سعت وزارة العدل أصلاً إلى استرداد التكاليف الطبية المتصلة بالتبغ التي سددتها الحكومة الاتحادية وإجبار الجهات المدعى عليها على التخلي عن الأرباح المحققة نتيجة لسلوكها غير المشروع بالإضافة إلى الحصول على انتصاف زجري إلا أن المحكمة المحلية رفضت المطالبات المقدمة لاسترداد التكاليف الطبية وحكمت محكمة الاستئناف في عام ٢٠٠٤ بأن الأحكام المدنية المنصوص عليها في قانون ريكو لا تسمح بالتخلي عن الأرباح التي حققتها الجهات المدعى عليها.

٢ نصت الفقرة ٥٢ من *قانون الممارسات التجارية لعام ١٩٩٥* على حظر السلوك المضلل أو الخادع في التجارة (وهي الآن الفقرة ١٨ من *قانون المستهلكين الأسترالي*).

تشريع يضع موضع التنفيذ الأمر الصادر عن المحكمة العليا. وعلى الرغم من أن هذه الدعوى استهدفت مطالبة الحكومة باتخاذ الخطوات لحماية الحقوق الأساسية، تنطوي إجراءات رفع الدعاوى الخاصة بالصالح العام أيضاً على فرص محتملة كبيرة لاستخدامها لأغراض إنفاذ تدابير مكافحة التبغ ومنع شركات التبغ من المشاركة في أنشطة غير مشروعة.

٢٠- ومنحت قوانين مكافحة التبغ المتتالية في فرنسا الحق لمنظمات غير حكومية في رفع دعاوى للإنفاذ متصلة بحالات الإخلال بالقانون. واستخدمت منظمات غير حكومية فرنسية هذه الصفة لرفع دعاوى عديدة متعلقة بالإعلان عن التبغ والتحذيرات الصحية وحقوق غير المدخنين.[١] وعلى نحو مماثل، يمكن التوجيه الصادر عن الاتحاد الأوروبي بشأن الإعلان عن التبغ[٢] المنظمات غير الحكومية من اتخاذ إجراءات قانونية ضد الإعلان غير المشروع أو استرعاء انتباه هيئة إدارية مختصة إلى مثل ذلك الإعلان لكي تبت في الشكاوى أو تتخذ الإجراءات القانونية الملائمة.

القضايا التي تظهر العقبات

٢١- حدد فريق الخبراء أمثلة رئيسية على التحديات المواجهة في السعي إلى تحديد المسؤولية المدنية التي تقع على عاتق شركات التبغ في ولايات قضائية موجودة في أوروبا وأستراليا وكندا واليابان.

عدم وجود معايير واضحة بشأن المسؤولية

٢٢- استغلت الجهات المدعى عليها من دوائر صناعة التبغ حسبما يرد بحثه في الملحق ٢ مسألة عدم وجود معايير واضحة بشأن المسؤولية تستوجب من شركات التبغ اتخاذ جميع الخطوات المناسبة لتجنب الأضرار، بما في ذلك إطلاع المستهلكين التام على عواقب تعاطي التبغ والامتناع عن التسويق المضلل، لكي تنجح في الاحتجاج بأنها امتثلت لجميع قوانين مكافحة التبغ. وفي أوروبا، منيت معظم القضايا المنطوية على مطالبات فردية مقدمة لتحديد المسؤولية المدنية بالفشل باستثناء قضية *ستالتيري* الوارد عرضها أعلاه. ورأت المحاكم في بعض الولايات القضائية أنه يتعين على شركات التبغ الامتثال لمتطلبات التوسيم ذات الصلة وسائر القوانين التي تنظم توريد منتجات التبغ فقط.[٣] ولهذا السبب ولأسباب أخرى يرد بحثها أدناه لم تتكلل المطالبات الجماعية والمطالبات التي قدمتها هيئات الرعاية الصحية ضد شركات التبغ بالنجاح.

قبول حجج الدفاع على أساس موافقة الضحايا

٢٣- قد لا يجسد قبول حجج الدفاع على أساس موافقة الضحايا المزعومة على آثار استهلاك التبغ (المشار إليها في الغالب بعبارة "تحمل المسؤولية الطوعي عن المخاطر") سبل تطور الدراية بالمخاطر مع مرور الزمن أو

١ انظر على سبيل المثال قضية *الجمعية المعنية بحقوق غير المدخنين Non-Smokers Rights Association* ضد شركة *BAT France*، محكمة الاستئناف في فرساي، رقم ٦٥٣ (٢٠١٣) (باللغة الفرنسية) إلى جانب قرار سابق، قضية *الجمعية المعنية بحقوق غير المدخنين* ضد شركة *BAT France*، المحكمة الابتدائية في نانتير، رقم ١١٢٠٦٠٤٥٢٤٠ (٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢) (باللغة الفرنسية).

٢ انظر المادة ٧ من التوجيه رقم 2003/33/EC بشأن تقريب القوانين واللوائح والأحكام الإدارية الصادرة عن الدول الأعضاء والمتعلقة بالإعلان عن منتجات التبغ ورعايتها (٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٣).

٣ انظر *A Study on Liability and the Health Costs of Smoking,* DG SANCO (2008/C6/046), Final Report. December 2009.

سبل تأثير ممارسات التسويق والضغط التي تتبعها دوائر صناعة التبغ في مستويات الدراية مما يحجب الأضرار الناجمة عن تعاطي التبغ. كما ينطوي ذلك على عدم الإقرار بطابع منتجات التبغ المسبب لإدمان شديد مما مفاده أن العديد من المدخنين يكون مدمناً عندما تزداد درايته بالأضرار. وفي القانون المدني ولا سيما التقاليد الأوروبية، رأت المحاكم عادة أن المدخنين كانوا على دراية بمخاطر التدخين وأنهم تحملوا طوعاً المسؤولية عن مخاطر الآثار الصحية مما مثل عقبة كبيرة اعترضت سبيل السعي إلى تعويض الضحايا المصابين بأمراض متصلة بالتبغ.

إساءة استعمال الإجراءات التمهيدية من جانب دوائر صناعة التبغ

٢٤- يساء استعمال الإجراءات التمهيدية بغرض إحداث التأخير وزيادة التكاليف وصد المحاكم عن النظر في أساس كل دعوى. وفي أستراليا، رُفعت عدة دعاوى فردية وجماعية ولم تنجح إلا مطالبة واحدة في الوصول إلى المحاكمة على الرغم من بعض الإنجازات المهمة المحققة في الكشف عن تعمد دوائر صناعة التبغ إتلاف المستندات الحساسة. وأثارت دوائر صناعة التبغ باستمرار نقاطاً إجرائية لتأخير وصول المسائل إلى المحاكمة والنظر في أسسها الموضوعية. ومن الممكن ملاحظة تجربة مماثلة متصلة بإحداث تأخير عبر الإجراءات التمهيدية في المثال على رفع الدعاوى لاسترداد تكاليف الرعاية الصحية في كندا الوارد وصفه أعلاه (انظر الفقرتين ٥ و٦).

الإحجام عن إيجاد علاقة سببية

٢٥- لوحظ الإحجام عن إيجاد علاقة سببية في بعض الولايات القضائية بين تعرض صاحب مطالبة للتبغ وإصابته بالمرض على الرغم من الأدلة الوبائية المتينة التي تحدد التعرض للتبغ على أنه عامل الخطر الرئيسي للإصابة بطائفة من الأمراض المميتة. وفي اليابان، ركزت معظم الدعاوى المرفوعة ضد جهات مدعى عليها من غير شركات التبغ على الجهود المبذولة للحد من التعرض لدخان التبغ في البيئة. وعلى الرغم من أن المحاكم اعترفت إلى حد ما بطبيعة التبغ المضرة والمسببة للإدمان، فقد رأت أنها "ضعيفة".[١] وفضلاً عن ذلك، نزعت المحاكم إلى التشكيك في أساليب البحوث الوبائية ونتائجها التي تبين خطورة التعرض اللاإرادي للدخان.[٢] واعتمدت المحاكم أيضاً على مفاهيم مثل "قبول المجتمع" للتدخين "كاختيار شخصي" لطلب التسامح بشأن التدخين معلنة أن "التدابير الخاصة بالتدخين تكفي في حال اتخاذها حسب المستوى المطلوب عامة في اليابان في الوقت الحالي".[٣] وعلى الرغم من ذلك، تحقق إنجازان في قضيتين متعلقتين بالتدخين الاإرادي في عام ٢٠١٢

١ انظر على سبيل المثال الدعوى القضائية الأولى المرفوعة بشأن الأمراض المتصلة بالتبغ ضد شركة Japan Tobacco Inc(المحكمة العليا، ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، دعوى غير واردة في تقارير الدعاوى)؛ والدعوى القضائية المرفوعة بشأن الأمراض المتصلة بالتبغ في يوكوهاما (محكمة طوكيو العليا، ١٤ آذار/مارس ٢٠١٢، دعوى غير واردة في تقارير الدعاوى) (باللغة اليابانية).

٢ القضية المرفوعة ضد السكك الحديدة الوطنية اليابانية (محكمة طوكيو المحلية، ٢٧ آذار/مارس ١٩٨٧، Hanrei Jiho No. 1226، الصفحة ٣٣)؛ والقضية المتعلقة بموظفي مدينة إيواكوني (محكمة ياماغوتشي المحلية، فرع إيواكوني، ١٦ تموز/يوليو ١٩٩٢، Hanrei Jiho No. 1429، الصفحة ٣٢) ("قضية مدينة إيواكوني")؛ والقضية الخاصة بمدرسة شيغا للمرحلة الدنيا للتعليم الثانوي في ناغويا (محكمة ناغويا المحلية، ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٨، Hanrei Times No. 982، الصفحة ١٧٤)؛ والقضية الخاصة بمركز كيوتو لأعمال التأمين على الحياة المتصل بخدمات البريد (محكمة كيوتو المحلية، ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، Rodo Hanrei No.852، الصفحة ٣٨) (باللغة اليابانية).

٣ القضية الخاصة بمدرسة ميناان للمرحلة الدنيا للتعليم الثانوي في ناغويا (محكمة ناغويا المحلية، ٢٢ آذار/مارس ١٩٩١، Hanrei Times No. 1394، الصفحة ١٥٤)؛ والقضية المتعلقة بموظفي مدينة إيواكوني؛ والقضية الخاصة بمدرسة شيغا للمرحلة الدنيا للتعليم الثانوي في ناغويا؛ والقضية الخاصة بمركز كيوتو لأعمال التأمين على الحياة المتصل بخدمات البريد؛ والقضية الخاصة بالسكك الحديدية اليابانية JR West (محكمة أوساكا المحلية، ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، Rodo Hanrei No. 889، الصفحة ٣٥) (باللغة اليابانية).

مما قد يوحي بأن المواقف القضائية تتغير ببطء.[١] ولوحظت تجربة مماثلة من حيث الإحجام عن إيجاد علاقة سببية ضمن ولايات قضائية في أوروبا إلى جانب القرارات الصادرة بشأن تحمل المسؤولية الطوعي عن المخاطر والوارد بحثها أعلاه.

المسؤولية الجنائية

٢٦- هناك أمثلة قليلة على استخدام نظم المسؤولية الجنائية لرفع الدعاوى على دوائر صناعة التبغ للأضرار الناجمة عن صناعة منتجات التبغ وتوريدها. وقد أخذ فريق الخبراء في الاعتبار مثال دعويين نُظر خلالهما في مسؤولية دوائر صناعة التبغ بموجب القانون الجنائي في الأرجنتين.[٢] ورُفضت الدعويان لأسباب مماثلة على أساس دراية عموم الناس بالمخاطر الصحية المرتبطة باستهلاك التبغ وتحمل المدخنين المسؤولية عن تلك المخاطر "طوعاً". وهاتان الدعويان هما مثالان على التحديات المواجهة فيما يتعلق بهذا النوع من الإجراءات والوارد عرضها في الملحق ٢ أدناه.

٢٧- وعلى الرغم من التحديات المواجهة في السعي إلى تحديد المسؤولية الجنائية عن صناعة منتجات التبغ وتوريدها، تنفذ الأطراف بصفة متزايدة أحكاماً متصلة بالمسؤولية الجنائية من أجل إنفاذ تدابيرها لمكافحة التبغ. وتدعم هذه الأحكام تنفيذ اتفاقية المنظمة الإطارية بتمكين الحكومات من اتخاذ الإجراءات لتحديد المسؤولية الجنائية فيما يتعلق بحالات الإخلال بقوانين مكافحة التبغ.

١ القضية الخاصة بحالة طرد جائر لعامل مطالب بالتعويض عن الأضرار الناجمة عن استنشاق دخان التبغ الإرادي (محكمة طوكيو المحلية، ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٢، Rodo Hanrei No. 1061، الصفحة ٢٨)؛ والقضية المتعلقة بالتدخين على الشرفات في ناغويا (محكمة ناغويا المحلية، ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، دعوى غير واردة في تقارير الدعاوى).

٢ على النحو الوارد بحثه في المرجع التالي:
Flores ML, Barnoya J, Mejia R, Alderete E, Perez-Stable EJ. Litigation in Argentina: challenging the tobacco industry. Tobacco Control. 2006;15:90–96. doi:10.1136/tc.2004.010835 (page 93).

الملحق ٢

العقبات التي تعترض سبيل العمل الفعال في مجالات المسؤولية المدنية والجنائية، وخاصة في سياق المسؤولية المدنية، بما في ذلك التعويض

١- حدد فريق الخبراء عدداً من الأسباب التي تفسر الصعوبات التي قد يصادفها كل من الأطراف والأفراد وجماعات الأفراد في السعي إلى تقديم المطالبات ضد دوائر صناعة التبغ ناهيك عن النجاح في الاضطلاع بذلك. وتنطوي الأمثلة على العقبات التي تعرقل نجاح إجراءات رفع الدعاوى المتعلقة بالتبغ على عدد من السمات المشتركة ولا يمت العديد منها بأي صلة إلى أسس الدعاوى بصرف النظر عما إذا كان الساعون إلى تقديم المطالبات يستحقون الحصول على سبل انتصاف أو كانت دوائر صناعة التبغ قد ارتكبت أي أفعال غير مشروعة في صناعة منتجات التبغ وتوريدها وتسويقها. ووفقاً للولاية المحددة عملاً بقرار مؤتمر الأطراف،[1] ركز فريق الخبراء بوجه خاص على الأمثلة المتصلة بتحديد المسؤولية المدنية لأغراض الحصول على تعويضات غير أنه نظر أيضاً في أشكال المسؤولية الأخرى حيثما كان مناسباً.

المسؤولية المدنية

حالات اختلال التوازن في الموارد

٢- قد يكون رفع الدعاوى على دوائر صناعة التبغ على غرار عدة أنماط من إجراءات رفع الدعاوى أمراً مكلفاً للغاية. وعموماً، يفتقر معظم أصحاب المطالبات الأفراد (أو أصحاب المطالبات المحتملون) الذين يقدمون مطالباتهم ضد دوائر صناعة التبغ إلى الموارد الكافية للسعي إلى رفع دعاوى قانونية عليها بينما تتمتع دوائر صناعة التبغ بموارد وافرة للدفاع عن نفسها. ويمكن أن يكون اختلال التوازن في الموارد رادعاً رئيسياً يحول دون بدء الإجراءات لتحديد المسؤولية.

٣- وإضافة إلى الأثر الرادع الناشئ عن حالات اختلال التوازن في الموارد يزداد الطين بلة نتيجة لاستخدام قواعد نقل التكاليف بناء على مبدأ "الطرف الخاسر هو الذي يدفع". وتزيد هذه القواعد المخاطر المرتبطة باستهلال إجراءات تقديم مطالبة لتحديد المسؤولية ضد دوائر صناعة التبغ نظراً إلى العدد القليل جداً لأصحاب المطالبات الذين يتمتعون بالموارد لدفع التكاليف الخاصة بدوائر صناعة التبغ إذا خسروا الدعوى. وقد يُجبر أصحاب المطالبات على دفع هذه التكاليف حتى لو لم يُبت في دعواهم بناء على أسسها الموضوعية بل رُفضت لأسباب تقنية.

تحديد الخطأ والعلاقة السببية، ولا سيما في نظم القانون المدني

٤- لا يوجد تعريف واضح للخطأ في عدة ولايات قضائية بالنسبة إلى صانعي المنتجات الخطرة بما فيها التبغ مما يؤدي بالمحاكم في بعض الولايات القضائية إلى المساواة بين الخطأ وعدم الامتثال لقوانين مكافحة التبغ المعمول بها بدلاً من النظر في القوانين والمبادئ القانونية الأخرى المعمول بها والمتصلة بجميع الصانعين و/أو

١ القرار FCTC/COP5(9).

بصانعي السلع الخطرة. ثم تدافع دوائر صناعة التبغ عن نفسها على أساس أنها لم تخل بأي قانون متعلق بتعاطي التبغ على الرغم من ترويجها النشط لتعاطي التبغ بإخفاء المعلومات عن المخاطر المرتبطة بتعاطيه.

٥- وعلاوة على ذلك، ستحتج شركات التبغ في الغالب وحيثما يكون ممكناً للدفاع عن نفسها بأن مستهلكي منتجاتها يتعاطون هذه المنتجات تعاطياً حراً وطوعياً وهم على دراية بآثار المنتجات وعواقبها الضارة. وأثر حجة الدفاع هذه هو أن يحمَّل الفرد المسؤولية عن الأضرار الناجمة عن استهلاك التبغ لأنه اختار استهلاك المنتجات وألا يُعترف بالدور الذي تؤديه دوائر صناعة التبغ في تشجيع المستهلكين على استهلاك التبغ وبأثر الإدمان الكبير على القرارات التي يتخذها الفرد بشأن مواصلة استهلاك منتجات التبغ.

٦- وحسبما ورد بحثه في الملحق ١،[١] هناك بعض المحاكم التي أبدت أيضاً استعدادها لقبول الحجج التي قدمتها دوائر صناعة التبغ واستندت إلى عدم إمكانية إثبات حدوث الأضرار نتيجة للتعرض للتبغ (والتبغ المعين الذي تنتجه الجهة المدعى عليها في بعض القضايا) عوضاً عن التعرض لبعض عوامل الخطر الأخرى. وفي بعض القضايا قبلت المحاكم عدم وجود علاقة سببية بين فعل الشركة المحدد وسلوك التدخين لدى صاحب المطالبة.

القيود الزمنية المفروضة لبدء الإجراءات

٧- تفرض جميع الولايات القضائية مهلاً زمنية لتقديم المطالبات وهذا أمر قد يكون معقداً في حال الأمراض أو الأضرار المتصلة بالتبغ وتشهد عدة حالات فترات كمون طويلة بين التعرض للمنتج وظهور المرض. وتدعي شركات التبغ بانتظام سقوط المطالبات القائمة على الأضرار المتصلة بالتدخين بالتقادم. وما لم توجد قواعد تسمح بتمديد فترات التقادم أو تنص على بدء تنفيذ فترات التقادم عندما يتسنى اكتشاف الضرر، قد تقضي حجج الدفاع المعتمدة على التقادم على نجاح مطالبة لتحديد المسؤولية.

عدم تناسق المعلومات

٨- نفذت شركات التبغ على مدى عدة سنوات مخططات واسعة النطاق لحجب الآثار الضارة الناجمة عن استهلاك التبغ وتعاطيه عن أنظار عموم الناس ولا سيما عن طريق التخلص من مستندات البحوث التي تثبت درايتها بآثار تعاطي التبغ الضارة. ويتطلب التصدي لهذا الاختلال إتاحة المستندات الداخلية في حوزة دوائر صناعة التبغ مما قد يكون أمراً عسيراً في الولايات القضائية التي لا توجد لديها قواعد بشأن الكشف الواسع النطاق أو التي يحتمل فيها عدم قبول الأدلة الموثقة المتاحة بالمجان على الإنترنت نتيجة للدعاوى المرفوعة في الولايات المتحدة الأمريكية.

إساءة استعمال الإجراءات التمهيدية

٩- تتسم تجارب رفع الدعاوى المتعلقة بالتبغ بسمة مشتركة هي استراتيجية دوائر صناعة التبغ المعتمدة لإساءة استعمال الإجراءات التمهيدية وإجراءات الاستئناف حيثما توفرت وإثارة نقاط إجرائية تافهة وإطالة أمد الدعاوى. ويكون الأثر الناجم عن ذلك أن تحول حتى أبسط الدعاوى إلى دعاوى مطولة ومضنية ومكلفة بالنسبة إلى أصحاب المطالبات.

١ انظر الملحق ١، الفقرة ٢٥.

الطابع الدولي لدوائر صناعة التبغ

١٠- تثير المطالبات المقدمة لتحديد المسؤولية ضد الجهات المعنية بصناعة التبغ وتوريده وتسويقه عدداً من المسائل نتيجة للطابع الدولي لدوائر صناعة التبغ إذ تشكل معظم شركات التبغ إن لم يكن جميعها جزءاً من هيكل مؤسسي متعدد الجنسيات ولا تمثل عدة بلدان مستهلكة للتبغ بلداناً منتجة للتبغ. وقد يطرح الهيكل المؤسسي الدولي الصعوبات في تحديد الولاية القضائية المناسبة للسعي إلى تقديم المطالبات لتحديد المسؤولية المتصلة بالبلدان المستهلكة للتبغ. وفي بعض الظروف قد تجعل القواعد المتعلقة بإنفاذ الأحكام في ولايات قضائية أخرى من الصعب الحصول على تعويضات من شركات التبغ الأجنبية حتى في حال نجاح المطالبات المقدمة.

المسؤولية الجنائية

١١- تشمل العقبات المواجهة في إطار السعي إلى تحديد المسؤولية الجنائية عن صناعة منتجات التبغ وتوريدها مبادئ ضمان اليقين القانوني وعبء الإثبات الأكبر المنطبق على القانون الجنائي وافتراض البراءة لصالح الجهة المدعى عليها. ويمكن وصف جميع هذه المبادئ على أنها مبادئ القانون الجنائي الأساسية وتطرح بالتالي تحديات قد يصعب تذليلها عن طريق الإجراءات التشريعية. وإضافة إلى العقبات الرئيسية المبينة أدناه، من الممكن أن تنطبق جميع التحديات الوارد بحثها أعلاه بخصوص المسؤولية المدنية على المسؤولية الجنائية إلى حد ما.

ضمان اليقين القانوني/حظر تطبيق القانون الجنائي بأثر رجعي

١٢- ينص مبدأ ضمان اليقين القانوني حسب تطبيقه على القانون الجنائي المدعو أيضاً مبدأ "لا جريمة إلا بموجب القانون" على عدم إمكانية معاقبة السلوك إلا في حال وجود قانون يجرّم هذا السلوك لدى ممارسته. ويعني تطبيق هذا المبدأ أنه لا يمكن بصفة عامة وضع قانون جنائي للتصدي بأثر رجعي لسلوك دوائر صناعة التبغ. وعليه، لا بد من وجود القوانين الجنائية ذات الصلة لدى صناعة منتجات التبغ و/أو تسويقها و/أو بيعها. وفي عدة ولايات قضائية يصعب تحديد الجرائم الجنائية ذات الصلة بصورة مباشرة غير أن هذا الأمر ليس مستحيلاً. وفي بعض الولايات القضائية يجوز تطبيق الجريمة الجنائية المنطوية على تعريض الحياة للخطر نتيجة للتهور وربما جريمة القتل غير المتعمد والناجم عن الإهمال على سلوك الجهات المعنية بصناعة منتجات التبغ و/أو توريدها و/أو تسويقها.

عبء الإثبات الأكبر وافتراض البراءة لصالح الجهة المدعى عليها

١٣- يكون معيار عبء الإثبات الذي ينطبق على المسؤولية الجنائية ويتطلب عادة إثبات الخطأ دون أي شك معقول لصالح الجهة المدعى عليها في الدعاوى الجنائية حتى في حال وجود جريمة جنائية ذات صلة. ومن شأن هذا العبء الأكبر أن يضخم العقبات التي تعرقل تحديد الخطأ والعلاقة السببية الوارد بحثهما أعلاه فيما يتصل بالمسؤولية المدنية. وعلى الخصوص وحسبما ورد تحديده في دراسات الحالات المعنية، نجحت شركات التبغ في الإشارة إلى استهلاك منتجات التبغ "الطوعي" لكي تثير الشكوك حول مسؤوليتها عن الأضرار الناجمة عن ذلك.

الملحق ٣

أفضل الممارسات الراهنة فيما يتعلق بالمسؤولية المدنية والجنائية بما في ذلك التعويض

١- ستعتمد أفضل الممارسات لتمكين رفع الدعاوى القانونية دوماً على السياق القانوني المحدد لكل طرف. ومع ذلك، هناك سمات مشتركة بين الأمثلة الراهنة على إجراءات رفع الدعاوى الناجحة ولا سيما فيما يتعلق بالمسؤولية المدنية مما قد يساعد على التغلب على العقبات الوارد بحثها أعلاه وضمان الكشف عن الأخطاء التي ترتكبها الجهات المعنية بصناعة منتجات التبغ وتوريدها وتسويقها ووضع حد لهذه الأخطاء حيثما يتواصل ارتكابها وفرض عقوبات عليها و/أو تعويض الضحايا عنها حيثما يكون ملائماً.

٢- وقد اختار فريق الخبراء أفضل الممارسات المحددة أدناه بعد النظر في دراسات الحالات المعنية. وتتألف هذه الممارسات أساساً من الممارسات الملاحظة في دراسات الحالات الناجحة الوارد عرضها في الملحق ١. وعلى الرغم من ذلك، تستمد أفضل الممارسات في بعض الظروف من التجارب في سائر مجالات رفع الدعاوى. ويمكن تنفيذ جميع أفضل الممارسات من أجل التصدي لعقبة أو أكثر من العقبات المحددة في الملحق ٢. وتشير أفضل ممارسة إلى الإجراء المعين المتبع ضمن سياق محدد فقط ولا تشير إلى جميع الممارسات المتبعة ضمن الولاية القضائية المعنية.

٣- واختار فريق الخبراء أفضل الممارسات على أساس أن كل واحدة منها تساهم في تعزيز فعالية نظم المسؤولية وتزيد من خلال ذلك احتمال نجاح المطالبات القانونية التي تحمل دوائر صناعة التبغ المسؤولية في الولايات القضائية الموجودة في بعض الأطراف على الأقل. ومع ذلك، سيمكن تطبيق كل خيار مقدم في مجموعة من الولايات القضائية غير أن اعتماده لن يكون بالضرورة أمراً مناسباً في جميع الولايات القضائية.

المسؤولية المدنية

أنماط إجراءات رفع الدعاوى

٤- حدد فريق الخبراء ثلاثة أنماط من إجراءات رفع الدعاوى يمكن اعتبارها في عداد أفضل الممارسات إذ يحتمل أن يتغلب كل نمط من هذه الأنماط على عدد من العقبات الوارد بحثها في الملحق ٢.

إجراءات الدعاوى الجماعية المخصصة لتقديم المطالبات المتعلقة بالتبغ

٥- تسمح إجراءات الدعاوى الجماعية المخصصة للضحايا المصابين بأمراض متصلة بالتدخين بجمع الموارد من أجل تقديم المطالبات ذات السمات المماثلة لتحديد المسؤولية. وفي معظم الدعاوى المتصلة بالتبغ تبرز على الأقل مسألة مشتركة يمكن تسويتها على أساس جماعي حيثما يسمح النظام القانوني بذلك. ومن شأن هذه الإجراءات أن توفر على أصحاب المطالبات والجهات الممولة لرفع الدعاوى قدراً كبيراً من الموارد ووقت المحاكم (بالنظر في المسائل المشتركة معاً) وأن تقلل خطر إصدار أحكام غير متسقة إلى أدنى حد. وهناك حتى الآن بعض الولايات القضائية التي أبدت استعدادها أكثر من غيرها لقبول الدعاوى الجماعية المتصلة بالتبغ أو التصريح برفعها. وفي الولايات القضائية التي ليست لديها حالياً أحكام بشأن إجراءات الدعاوى الجماعية، يمكن اعتماد تشريعات تمكن من رفع الدعاوى الجماعية. وعلاوة على ذلك، تتوفر مجموعة من الخيارات التشريعية

الإضافية لتيسير استخدام إجراءات الدعاوى الجماعية على نحو فعال حتى لو كانت هذه الإجراءات متاحة والإمداد بقواعد واضحة تحدد المطالبات المتعلقة بالتبغ التي تصلح معالجتها في إطار إجراءات الدعاوى الجماعية.

المطالبات الرامية إلى استرداد تكاليف الرعاية الصحية

٦- المطالبات الرامية إلى استرداد تكاليف الرعاية الصحية هي شكل من أشكال الدعاوى المدنية التي يرفعها مقدمو الرعاية الصحية أو ممولوها من القطاع العام أو الخاص بهدف استرداد تكاليف الرعاية الصحية الناجمة عن الأضرار المتصلة بالتبغ. وقد تتطلب هذه الدعاوى تشريعات تمكينية تضمن سبباً لرفع الدعاوى. وبإمكان المطالبات الرامية إلى استرداد تكاليف الرعاية الصحية أن تذلل العديد من العقبات الشائعة في إجراءات رفع الدعاوى لتحديد المسؤولية المتصلة بالتبغ ولا سيما من خلال التصدي لاختلال التوازن في القوى والموارد الذي تنطوي عليه المطالبات الفردية عادة بمنح الأهلية لهيئات كبرى مثل الحكومات وشركات التأمين الصحي الخاصة. وفضلاً عن ذلك، تزيل المطالبات التي تقدمها الحكومات وشركات التأمين الصحي قدرة دوائر صناعة التبغ على الاحتجاج بأن الضحية وافقت طوعاً على تحمل مسؤولية الخطر أو بأنها مسؤولة جزئياً عن الأضرار اللاحقة بها. ويمكن أيضاً استخدام التشريعات التمكينية لتقديم المطالبات الرامية إلى استرداد تكاليف الرعاية الصحية من أجل التصدي للتحديات الإجرائية والإثباتية المواجهة في إطار تقديم المطالبات لتحديد المسؤولية.

إجراءات رفع الدعاوى الخاصة بالصالح العام

٧- يمكن اعتماد تشريعات تمكن من السعي إلى رفع الدعاوى الخاصة بالصالح العام كوسيلة لإنفاذ قوانين مكافحة التبغ الراهنة وغيرها من القوانين المنطبقة على صناعة منتجات التبغ وتسويقها وتوريدها. وليس الغرض المنشود عامة من هذه الدعاوى أن يحصل الضحايا على تعويضات بل هو بالأحرى فرض عقوبات مدنية أو جنائية حسب مقتضى الحال والحصول على انتصاف زجري للحيلولة دون حدوث حالات إخلال أخرى وإصلاح السلوك أو تصحيح البيانات المضللة عند اللزوم. واستخدمت إجراءات رفع الدعاوى الخاصة بالصالح العام في بعض الولايات القضائية للسماح لأطراف ثالثة بتقديم مطالبة في حالات تكتسي فيها الحقوق المعنية أهمية أساسية ويستصعب في إطارها الأشخاص المتمتعون بهذه الحقوق اللجوء إلى المحاكم من أجل إنفاذها. وقد تسمح التشريعات التي تنص على رفع الدعاوى الخاصة بالصالح العام لأطراف ثالثة ببدء إجراءات رفع الدعاوى باسم المتضررين من استهلاك التبغ بهدف تحديد مسؤولية دوائر صناعة التبغ. وحسبما ورد عرضه في الملحق ١، يمكن أن تشمل إجراءات رفع الدعاوى الخاصة بالصالح العام أيضاً إنفاذ التدابير الراهنة لمكافحة التبغ وأن تنص التشريعات التمكينية على سبل انتصاف جنائية أو مدنية بما في ذلك التعويض.

إتاحة الأدلة ومقبوليتها

قواعد الكشف/الاستجلاء الواسع النطاق

٨- كان لإتاحة فرص الكشف دور مهم في ضمان نجاح حصائل الدعاوى المدنية المرفوعة في الولايات المتحدة الأمريكية وقد سمح ذلك باستخدام المواد المكشوف عنها خلال تلك الدعاوى في دعاوى مرفوعة في ولايات قضائية أخرى. كما مكنت قواعد الكشف من إتاحة مستندات دوائر صناعة التبغ لعموم الناس نتيجة للدعاوى المرفوعة في كندا. وحسبما ورد عرضه أعلاه، يمكن أن يتيح ضمان قواعد تفرض على دوائر صناعة التبغ الكشف عن المستندات الداخلية الفرصة لأصحاب المطالبات للتصدي على وجه تام لمسألة عدم تناسق المعلومات بين دوائر صناعة التبغ والمستهلكين ويعود بفوائد إضافية في مجال إذكاء الوعي لأغراض مكافحة

التبغ. وفي حين أن هناك الكثير من المعلومات المتاحة عبر المواد المكشوف عنها من جانب عدد صغير من الولايات القضائية، سيعتمد نجاح الدعاوى في ولايات قضائية أخرى على إتاحة معلومات مماثلة في الوقت المناسب وعلى نحو فعال من حيث التكاليف.

جعل قواعد الشهادة المنقولة أقل صرامة فيما يتعلق بالأدلة الموثقة وتقليل النزاعات بشأن صحة مستندات دوائر صناعة التبغ الداخلية إلى أدنى حد

٩- تفرض عقبات الإثبات في بعض الولايات القضائية على صاحب مستند أن يدلي شخصياً بشهادته حيثما يكون ممكناً ويُسمح نتيجة لها للجهات المدعى عليها بالطعن في صحة المستندات حتى لو كانت هذه المستندات من تأليف هذه الجهات أو من تأليف شركات أو مؤسسات تابعة لها مما يزيد صعوبة الاعتماد على مستندات دوائر صناعة التبغ الداخلية (المتاحة حالياً على نطاق واسع على الإنترنت[١]). وقد تتيح تشريعات المملكة المتحدة (إنكلترا) التي تلغي قاعدة الشهادة المنقولة في الإجراءات المدنية نموذجاً للتعامل مع الشهادة المنقولة بينما يمكن أيضاً استخدام تشريعات أستراليا الموحدة بشأن الأدلة التي تسمح لمحكمة بأن تفحص مستند وتستمد منه أي استنتاج معقول ولا سيما ما يتعلق بهويته وصحته كنموذج في هذا الصدد.

إلغاء الامتيازات المهنية القانونية

١٠- يمكن تكييف قوانين الأطراف المتعلقة بالكشف عن المعلومات بغية ضمان إتاحة أكبر كمية من المستندات الداخلية المعنية في حوزة دوائر صناعة التبغ. وهناك أدلة لا يستهان بها تشهد على انتهاك دوائر صناعة التبغ للعلاقة بين المحامي وموكله وللحق في الامتيازات القانونية المهنية. ومن شأن إلغاء الامتيازات المهنية القانونية الخاصة بالمراسلات مع المستشار الداخلي أن تكفل عدم إخفاء المراسلات المتعلقة فعلاً بالبحوث العلمية لشركة التبغ وأنشطتها المتصلة بممارسة الضغط والتسويق وحتى إدارة المستندات عن المحكمة بموجب حماية الامتيازات. ويمكن استخدام قانون الاتحاد الأوروبي كنموذج في هذا الصدد.[٢] وينبغي تشجيع الأطراف أيضاً على مواصلة تطبيق – أو اعتماد – استثناءات متينة على الامتيازات المهنية القانونية حيثما يكون الغرض من مستند قانوني أو من المراسلات إجرامياً أو احتيالياً أو جائراً.

العقوبات وسبل الانتصاف الملائمة المتصلة بإتلاف المستندات

١١- إذ تشير الأدلة إلى تعمّد دوائر صناعة التبغ إتلاف المستندات وإخلالها نتيجة لذلك بالإجراءات القانونية، من المهم ضمان اعتبار هذه الأنشطة جريمة جنائية وتخويل المحاكم سلطات واسعة النطاق للتعويض عن الغبن الناجم عن إتلاف المستندات، بما في ذلك القدرة على إلغاء مطالبة الطرف أو حجة دفاعه كلياً أو جزئياً أو عكس

١ فرض اتفاق التسوية الرئيسي في الولايات المتحدة الأمريكية على شركات التبغ أن تنشئ على حسابها موقعاً إلكترونياً يتضمن جميع المستندات الصادرة في إطار الدعاوى القضائية التي ترفعها الولايات وغيرها من الدعاوى المتصلة بالتدخين والصحة وتحافظ عليه لمدة ١٠ سنوات وتضيف إليه جميع المستندات الصادرة في الدعاوى المدنية المتعلقة بقضايا التدخين والصحة والمرفوعة في المستقبل. ويمدد الأمر الصادر عن المحكمة في قضية *الولايات المتحدة* ضد شركة *Philip Morris* فترة هذا الالتزام. وقاعدة البيانات هذه متاحة على العنوان الإلكتروني التالي: http://www.legacy.library.ucsf.edu.

٢ انظر القضية الآتية: case C-550/07 P Akzo Nobel Chemicals v European Commission (2010) 5 CMLR 1143 [44]-[49].

عبء الإثبات فيما يتصل ببعض المسائل أو التوصل إلى استنتاجات مناهضة بشأن بعض المسائل. ويمكن استخدام التشريعات المتعلقة بإتلاف المستندات في فكتوريا بأستراليا كنموذج في هذا المضمار.[١]

المعايير المعدلة بشأن الخطأ/المسؤولية

تعريف واضح للخطأ بالنسبة إلى صانعي المنتجات الخطرة

١٢- يكتسي وجود معيار واضح للخطأ (أو المسؤولية حيثما لا يكون الخطأ شرطاً مسبقاً للمسؤولية[٢]) أهمية حاسمة لضمان الإنصاف في تعيين المسؤولية عن الأضرار الناجمة عن استهلاك التبغ. وهناك سمة منتظمة لنجاح الدعاوى المتعلقة بالتبغ خارج الولايات المتحدة هي الاعتماد على تشريعات حماية المستهلك (بما في ذلك القواعد المركزة على المستهلك في القوانين المدنية) أو التشريعات التي تنظم التجارة. وفي هذا الصدد من المهم تطبيق معايير الخطأ المرتبط بتعاطي منتجات خطرة أو محفوفة بالمخاطر على منتجات التبغ أيضاً. ويمكن العثور على أمثلة على تشريعات خاصة بالمستهلك يسّرت الدعاوى لتحديد المسؤولية المتصلة بالتبغ في كندا (كيبيك) وإيطاليا والبرازيل وأستراليا.[٣] وإن الحجة التي نجح الاعتماد عليها في عدد من البلدان الأوروبية القائمة على القانون المدني ومفادها أن شركة التبغ الممتثلة لجميع قوانين مكافحة التبغ لم ترتكب أي خطأ هي حجة لن يعد من الممكن الاستناد إليها كأساس للدفاع في حال تقنين معيار واضح للخطأ.

الحد من حجج الدفاع المتاحة لدوائر صناعة التبغ على أساس الدراية بالمخاطر والموافقة

١٣- لقد ثبت في عدد من الدعاوى أن دوائر صناعة التبغ هي على علم بالأضرار الناجمة عن منتجات التبغ أكثر من المستهلك العادي وأنها حاولت في الواقع إخفاء المعلومات عن المستهلك. وينبغي بالتالي الحد من حجج الدفاع على أساس دراية المستهلك بالمخاطر وموافقته على الأضرار في إطار إجراءات رفع الدعاوى المتعلقة بالتبغ بهدف الاعتراف باختلال التوازن بين دراية المستهلك ودراية الصانع. وتعترف الولايات القضائية المعتمدة على القانون العام بمبادئ الإغلاق الإنصافي التي تمنع الأشخاص من مواصلة المطالبات أو حجج الدفاع القانونية التي لا تتسق مع سلوكهم. ولهذه المبادئ صلة بالدعاوى المتعلقة بالتبغ إذ أنكرت دوائر صناعة التبغ على مدى عقود وجود المخاطر التي تدعي حالياً موافقة المستهلكين الطوعية عليها. وهناك أيضاً عدد من الدعاوى التي رفعت في الولايات المتحدة الأمريكية ورأت المحاكم فيها أن حجة الدفاع على أساس تحمل المسؤولية عن المخاطر لا وجود لها في الدعاوى المتعلقة بالتبغ إذ يتضح من الأدلة أن عموم الناس لا يدركون طبيعة المخاطر وحجمها خلال الفترات الزمنية المعنية.

عكس عبء الإثبات فيما يتصل بالخطأ و/أو العلاقة السببية القانونية

١٤- يقضي عبء الإثبات في عدة ولايات قضائية بأن يحدد صاحب المطالبة الأضرار اللاحقة به والأضرار الناجمة عن الخطأ الذي ارتكبته الجهة المدعى عليها المتمثلة عادة في دوائر صناعة التبغ. ويزداد الاضطلاع بهذه المهمة صعوبة دون إتاحة مستندات دوائر صناعة التبغ الداخلية أو حيثما تكون موارد أصحاب المطالبات

١ قانون الجرائم (إتلاف المستندات) لعام ٢٠٠٦ (فكتوريا) وقانون الأدلة (عدم إتاحة المستندات) لعام ٢٠٠٦ (فكتوريا).

٢ على سبيل المثال، تستند قوانين مكافحة الإعلان المضلل عادة إلى أثر الإعلان وليس إلى الخطأ الذي يرتكبه صاحب الإعلان.

٣ انظر الفقرات ١١ و١٣ و١٤ و١٨ الواردة في الملحق ١.

محدودة لتحديد عدم وفاء سلوك الجهة المدعى عليها الذي يشمل ممارساتها في مجال التسويق بالمعيار المطلوب من الصانع/المورد في ضوء الأدلة المستقلة المتاحة ودراية دوائر صناعة التبغ بالآثار الضارة الناشئة عن تعاطي التبغ. ويقضي عكس عبء الإثبات المتصل بالخطأ على النحو المبين في قضية *ستالتيري* الإيطالية[1] والمقترن بمعيار واضح للخطأ بأن تبرر شركات التبغ ردودها على الأدلة المتزايدة التي تبين عواقب تعاطي التبغ على الصحة. وقد أدى عكس عبء الإثبات أيضاً دوراً في التحليل المنطقي الذي اعتمدت عليه المحاكم البرازيلية بتحميل الشركات الفرعية التابعة لشركة التبغ الأمريكية البريطانية المسؤولية عن الأضرار الشخصية والقتل الخطأ.[2]

١٥- وعلى نحو مماثل، تنص التشريعات بشأن استرداد تكاليف الرعاية الصحية الناجمة عن الأضرار المتصلة بالتبغ في المقاطعات الكندية على افتراض قانوني غير قاطع بوجود علاقة سببية حيثما يحدد ارتكاب الجهات الصانعة لخطأ متصل بالتبغ وتوجد علاقة سببية على مستوى السكان بين التعرض للتبغ والإصابة بأمراض محددة. وتستطيع الجهة المدعى عليها أن تقلل مسؤوليتها الإجمالية إذا أثبتت بعد موازنة الاحتمالات أن الإخلال الذي ارتكبته في حالة ضحية معينة مصابة بمرض لم يكن سبب التعرض أو الإصابة بالمرض.

السماح بإثبات العلاقة السببية بين التعرض للتبغ والإصابة بالمرض بواسطة الأدلة الإحصائية

١٦- على الرغم من الأدلة الراسخة التي تبين العلاقة السببية بين التعرض للتبغ والإصابة بعدد كبير من الأمراض الوخيمة أو المميتة، كثيراً ما تدافع دوائر صناعة التبغ عن ادعاءاتها بالمجادلة فيما إذا كانت إصابة فرد بالمرض ناتجة عن التعرض لدخان التبغ مقارنة ببعض عوامل الخطر الأخرى. ولم يبد بعض المحاكم الأوروبية استعداده لاستنتاج علاقة سببية حيثما وجدت عوامل خطر أخرى. وتتناول تشريعات المقاطعات الكندية بشأن استرداد تكاليف الرعاية الصحية الناجمة عن الأضرار المتصلة بالتبغ هذه المسألة إذ تنص على إمكانية إثبات العلاقة السببية في الدعاوى المرفوعة على أساس شامل باستخدام الأدلة الإحصائية دون أن يضطر أي صاحب مطالبة أو مستفيد من خدمات الرعاية الصحية من الأفراد إلى إثبات العلاقة السببية وتسمح التشريعات في كيبيك أيضاً بإثبات العلاقة السببية على أساس الأدلة الوبائية الإحصائية فقط في إطار الإجراءات القانونية الفردية.[3] ويحد هذا النهج من قدرة دوائر صناعة التبغ على تقديم حجج علمية زائفة تتصل بالأسباب المحتملة لإصابة فرد بالمرض.

تعديل قواعد العلاقة السببية لتمكين أصحاب المطالبات العاجزين عن تحديد الجهة التي ألحقت بهم الضرر من بين الجهات العديدة المدعى عليها من استرداد التكاليف من أي منها

١٧- لن تكون هناك حاجة إلى هذه القواعد المعدلة إلا في حال الشك فيما إذا أسهم صنف واحد من التبغ الذي دخنه صاحب المطالبة إسهاماً مادياً في إصابة صاحب المطالبة بالمرض ويمكن تطبيقها في الدعاوى التي

١ انظر الفقرة ١٣ الواردة في الملحق ١.

٢ انظر الفقرة ١٤ الواردة في الملحق ١.

٣ قانون استرداد تكاليف الرعاية الصحية الناجمة عن الأضرار المتصلة بالتبغ لعام ٢٠٠٨ (كيبيك، كندا)، الفقرتان ١٥ و٢٤.

يمكن في إطارها إثبات الخطأ الذي ارتكبته الجهة المدعى عليها. وتتيح تشريعات المقاطعات الكندية بشأن استرداد تكاليف الرعاية الصحية الناجمة عن الأضرار المتصلة بالتبغ نموذجاً لهذا النوع من القواعد.[١]

السماح بحساب الأضرار الإجمالية دون أن يثبت أصحاب المطالبات الأفراد العلاقة السببية في إطار إجراءات رفع الدعاوى لاسترداد تكاليف الرعاية الصحية

١٨- سعياً إلى جعل إجراءات رفع الدعاوى الرامية إلى استرداد تكاليف الرعاية الصحية قابلة للتطبيق، يمكن حساب تعويضات الحكومات وغيرها من الجهات التي تقدم الرعاية الصحية أو تمولها باستخدام الأدلة الإحصائية أو الوبائية أو الأدلة العلمية الأخرى دون أن يضطر كل مستفيد من خدمات الرعاية الصحية من الأفراد إلى إثبات العلاقة السببية. ومن الممكن أيضاً توسيع نطاق تطبيق هذه القاعدة ليشمل الدعاوى الجماعية المرفوعة باسم الضحايا المصابين بأمراض متصلة بالتدخين. وتتيح تشريعات المقاطعات الكندية بشأن استرداد تكاليف الرعاية الصحية الناجمة عن الأضرار المتصلة بالتبغ نماذج لهذا النوع من القواعد.[٢]

تقسيم الأضرار على الجهات المدعى عليها بناء على حصصها في السوق

١٩- يمكن حساب المبلغ المستحق على كل جهة مدعى عليها رئي أنها أخلت بالقانون وسببت أضراراً في إطار إجراءات رفع الدعاوى لاسترداد تكاليف الرعاية الصحية التي تحسب فيها قيمة التعويضات الإجمالية بالاستناد إلى حصة الجهة المدعى عليها في السوق. وعلى نحو مماثل، يحتمل حساب مسؤولية الجهة المدعى عليها بالقيمة النسبية لمقدار التعرض للتبغ الذي يمكن عزوه إلى أصناف التبغ التي تنتجها الجهة المدعى عليها حيثما يكون أصحاب المطالبات قادرين على تقديم مطالبات ضد الجهات المدعى عليها من دوائر صناعة التبغ على الرغم من عجزهم عن إثبات العلاقة السببية ضد الجهة المدعى عليها المعينة.[٣]

ضمان تجسيد القواعد بشأن المهل الزمنية لفترات الكمون الطويلة بين التعرض والإصابة بالمرض

بدء تنفيذ فترات التقادم اعتباراً من تاريخ إمكانية اكتشاف الضرر

٢٠- تفرض جميع الولايات القضائية مهلاً زمنية لبدء الدعاوى غير أن هذا الأمر قد يسبب إشكالاً عندما ينشأ الضرر المسبب أو موضع الشكوى بعد فترة كمون طويلة تفصل بين التعرض للمرة الأولى والإصابة بالمرض. وقد منيت المطالبات المقدمة لتحديد المسؤولية المتعلقة بالتبغ بالفشل بسبب القيود الزمنية المفروضة. وسعياً إلى منع حدوث ذلك وإلى السماح بالنظر في الدعاوى المشروعة، ينبغي بدء المهلة الزمنية اعتباراً من تاريخ إمكانية اكتشاف الضرر عوضاً عن بدئها انطلاقاً من تاريخ التعرض للمرض للمرة الأولى. وتوجد هذه القواعد المتعلقة بفترات التقادم في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة (إنكلترا)[٤] وولايات قضائية مختلفة في أستراليا.

---

١ انظر على سبيل المثال قانون استرداد تكاليف الرعاية الصحية الناجمة عن الأضرار المتصلة بالتبغ لعام ٢٠٠٠ (كولومبيا البريطانية، كندا)، الفقرة ٧.

٢ انظر على سبيل المثال قانون استرداد تكاليف الرعاية الصحية الناجمة عن الأضرار المتصلة بالتبغ لعام ٢٠٠٨ (كيبيك، كندا)، الفقرات ١٣ و١٥ و٢٤.

٣ في حال تصرف الجهات المدعى عليها بصورة مستقلة.

٤ انظر على سبيل المثال *قانون فترات التقادم لعام ١٩٨٠* (ج ٥٨) (إنكلترا).

إلغاء فترات التقادم "الباقية"

٢١- من المهم إلغاء فترات التقادم التي تحول دون تقديم المطالبات في أي ظروف بعد مضي فترة محددة بصرف النظر عن الإصابة أو عدم الإصابة بضرر أو التمكن من تمديدها نظراً إلى فترة الكمون الطويلة الفاصلة بين حالات الإخلال والتعرض والإصابة بالضرر إلى جانب فترات التقادم التي يبدأ تنفيذها اعتباراً من تاريخ إمكانية اكتشاف الضرر.

حظر الاستناد إلى المهل الزمنية كحجة للدفاع بالنسبة إلى فترة زمنية معينة بعد إقرار التشريعات التمكينية لرفع الدعاوى المتعلقة بالتبغ

٢٢- قد يكون من المفيد حيثما تستخدم التشريعات التمكينية لتيسير رفع الدعاوى لتحديد المسؤولية فيما يتصل بالمادة ١٩ من اتفاقية المنظمة الإطارية أن يسمح لجميع أصحاب المطالبات المحتملين الحاليين بالاستفادة من هذه القوانين في غضون فترة زمنية معينة دون أن تستطيع الجهات المدعى عليها الاستناد إلى فترات التقادم كحجة للدفاع. وتتيح تشريعات المقاطعات الكندية بشأن استرداد تكاليف الرعاية الصحية الناجمة عن الأضرار المتصلة بالتبغ نماذج لهذا النوع من القواعد.[١]

القواعد المتعلقة بالتكاليف وموارد التمويل

٢٣- يمكن أن تكون القواعد التي تسمح بنقل التكاليف بين الطرفين بناء على مبدأ الطرف الخاسر هو الذي يدفع بمثابة رادع كبير يحول دون بدء جميع أنماط إجراءات رفع الدعاوى المتعلقة بالتبغ نظراً إلى ضخامة المخاطر المالية المحتملة المرتبطة بالأوامر الصادرة لدفع تكاليف الجهات المدعى عليها من دوائر صناعة التبغ. وقد نفذ عدد من الولايات القضائية إصلاحات تلغي المسؤولية عن تكبد تكاليف الخصم أو تنظم بصرامة قيمة تكاليف الخصم التي يمكن أن يكون الطرف المتنازع الخاسر مسؤولاً عن تكبدها بهدف ضمان تحمل تكاليف معقولة يمكن التنبؤ بها ولا تكون رادعاً للمطالبات المستحق النظر فيها. وفضلاً عن ذلك، تسمح عدة ولايات قضائية في الوقت الحالي لأصحاب المطالبات بتمويل تكاليفهم القانونية عبر الأتعاب المعلقة المتفق عليها مع المحامين الموكلين أو اتفاقات تمويل رفع الدعاوى المبرمة مع أطراف ثالثة. ويرد أدناه بحث النماذج التي يمكن اتباعها.

نقل التكاليف المشروط إلى طرف واحد

٢٤- يقضي هذا النظام بأن تدفع الجهة المدعى عليها تكاليف صاحب المطالبة إذا تقرر أن الجهة المدعى عليها هي المسؤولة وألا يدفع صاحب المطالبة التكاليف القانونية للجهة المدعى عليها إلا إذا كان تصرفه غير معقول من حيث تقديم مطالبته أمام المحكمة أو طريقة رفع دعواه. وتعترف مثل هذه القواعد بأن صاحب المطالبة الذي يرفع دعوى ذات حجج وجيهة بشكل معقول لا يرتكب أي خطأ بل يمارس حقه الأساسي في اللجوء إلى القضاء ولا ينبغي له أن يدفع تكاليف الجهة المدعى عليها في حال صدور قرار مناهض. وقد اعتمد هذا النظام في المملكة المتحدة (إنكلترا) عام ٢٠١٣ بعد إجراء استعراض رئيسي للقواعد المتعلقة بالتكاليف ويمكن استخدامه كنموذج في هذا الصدد.[٢]

١ انظر على سبيل المثال قانون استرداد تكاليف الرعاية الصحية الناجمة عن الأضرار المتصلة بالتبغ لعام ٢٠٠٨ (كيبيك، كندا)، الفقرة ٢٧.

٢ قواعد الإجراءات المدنية (المعدلة) لعام ٢٠١٣، القواعد من ٤٤-١٣ إلى ٤٤-١٧.

إلغاء نقل التكاليف

٢٥- في الولايات المتحدة الأمريكية، يعتبر كل طرف متنازع عادة مسؤولاً عن التكاليف الخاصة به سواء أنجحت دعواه أم لم تنجح اعترافاً بحق جميع الأطراف المتنازعة في اللجوء إلى القضاء من أجل إنفاذ حقوقها ومصالحها القانونية والدفاع عن هذه الحقوق والمصالح. وتحد هذه القواعد من الحوافز المؤدية بشركات التبغ إلى رفع تكاليف الدعاوى غير أنها لا تزيلها كلياً.

تحديد التكاليف التي يمكن استردادها

٢٦- إن السبيل الأكثر إنصافاً وفعالية لتنظيم نقل التكاليف في الولايات القضائية التي تحتفظ بنظام نقل التكاليف بين الطرفين هو السبيل المتبع في الولايات القضائية القائمة على القانون المدني مثل ألمانيا وسويسرا واليابان حيث تحدد قيمة التكاليف التي يمكن استردادها كنسبة مئوية من التعويضات الإجمالية المطالب بها. وتتمتع الأطراف في الدعوى بحرية تكبد تكاليف إضافية غير أنه يجب عليها أن تتحمل هذه التكاليف.

إعفاء المنظمات غير الحكومية المصرح لها بتقديم المطالبات من التكاليف

٢٧- إن القواعد التي تحد من التكاليف التي قد يتعين على المنظمات غير الحكومية دفعها في حال خسارة دعوى هي قواعد مهمة لتيسير تقديم المطالبات المشروعة في إطار النظم القانونية التي تسمح للمنظمات غير الحكومية بتقديم المطالبات باسم جهات أخرى أو بصفتها الشخصية مما هو الحال عليه في الغالب في إجراءات رفع الدعاوى الخاصة بالمستهلكين في أوروبا.

اعتماد نهج قائم على الموارد لتغطية تكاليف المحاكم

٢٨- يمكن أن تنظر الأطراف أيضاً في اعتماد نهج قائم على الموارد لتغطية تكاليف المحاكم الموزعة على الأطراف في الدعاوى القضائية مما يعني في الواقع أن من شأن دوائر صناعة التبغ أن تتحمل القسم الأكبر من تكاليف المحاكم الناجمة عن الدعاوى المرفوعة عليها بصرف النظر عن نجاح الدعاوى أو عدم نجاحها.

السماح بدفع أتعاب معلقة للمحامين وتمويل إجراءات رفع الدعاوى من أطراف ثالثة لمساعدة أصحاب المطالبات على ضمان المساعدة القانونية والمالية اللازمة للسعي إلى رفع الدعاوى المتعلقة بالتبغ

٢٩- ينبغي أن تسمح القواعد المتعلقة بالتكاليف وموارد التمويل لأصحاب المطالبات بمشاطرة التكاليف والمخاطر التي تنطوي عليها الإجراءات وأن تتيح فرصاً للتمويل الخاص عبر الأتعاب المعلقة و/أو التمويل من أطراف ثالثة بهدف ضمان إمكانية رفع الدعاوى بصرف النظر عن وضع أصحاب المطالبات المالي. ففي أغلب الدعاوى المرفوعة لاسترداد تكاليف الرعاية الصحية ومعظم المطالبات الفردية والجماعية إن لم تكن كلها المقدمة في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، رفعت الدعاوى بمساعدة مكتب أو أكثر من مكاتب المحاماة الخاصة المعنية برفع الدعاوى التي تأخذ على عاتقها معظم المصروفات وتحصل على الأتعاب التي تدفع لها لدى نجاح الدعوى.

٣٠- *الإصلاحات الأخرى الرامية إلى الحد من التكاليف وحالات التأخير*

الاعتماد على الإجراءات المتخصصة وخدمات القضاة المتخصصين

٣١- سعياً إلى ضمان اللجوء الآني والفعال والميسور الكلفة إلى القضاء بالنسبة إلى جميع أنماط إجراءات رفع الدعاوى المتعلقة بالتبغ وفقاً لأحكام المادة ١٩، يمكن إسناد القضايا إلى قضاة متخصصين يتمتعون بالخبرة في النظر في مثل هذه القضايا. وهذا أمر يتسنى تحقيقه من خلال إعداد قوائم بأسماء المتخصصين ضمن هياكل المحاكم الراهنة أو عن طريق إنشاء محاكم متخصصة[١] حيثما يسمح حجم الدعاوى المتعلقة بالتبغ بذلك مما يتيح الفرصة للقضاة لتنمية خبرتهم في الدعاوى المتعلقة بالتبغ بما يشمل الأدلة الخاصة بالصحة العمومية وتطبيق القواعد الموضوعية والإجرائية الخاصة الوارد عرضها في هذا التقرير.

٣٢- وعلاوة على ذلك، تستطيع المحاكم التي تنظر في المطالبات الرامية إلى تحديد المسؤولية المدنية تماشياً مع أحكام المادة ١٩ أن تستخدم قواعد إجرائية مبسطة تستهدف الحد من التكاليف وحالات التأخير. وتشمل هذه الإجراءات ما ورد عرضه أعلاه وما يلي ذكره.

متطلبات المرافعة المبسطة

٣٣- كثيراً ما تستند شركات التبغ إلى حجج المرافعة التقنية سعياً إلى تأخير المطالبات أو رفضها تماماً. وكلما كانت قواعد المرافعة المعتمدة في ولاية قضائية أكثر تعقيداً ازدادت الفرص المتاحة لدوائر صناعة التبغ لاعتماد هذا التكتيك مما لا صلة له بتسوية المسائل الفعلية موضع النزاع في قضية. ومن شأن قاعدة أساسية لا يمكن إلغاؤها على أنها ناقصة شريطة أن تخطر المرافعة بالمطالبة المقدمة ضد دوائر صناعة التبغ إخطاراً كافياً أن تساعد على تجنب نزاعات المرافعة التقنية. ويمكن استخدام قواعد المرافعات المتبعة في الولايات المتحدة الأمريكية كنموذج في هذا الصدد. كما تعتبر نهج المحاكم الهندية المعتمدة في إجراءات رفع الدعاوى الخاصة بالصالح العام وجيهة في هذا السياق. وتشدد المحكمة الهندية العليا على الجوهر بدلاً من الشكل لدى النظر في الدعاوى الخاصة بالصالح العام. وبناء على ذلك، لا تهتم المحكمة بالتحديد بسبل استهلال إجراءات تقديم المطالبات إذ تعتبر حتى الرسائل إجراء صالحاً لاستهلالها شريطة أن تستهدف المطالبة من حيث الجوهر حماية حق من الحقوق الأساسية تشمله المبادئ التوجيهية لرفع الدعاوى الخاصة بالصالح العام.[٢]

إصلاح إجراءات الاستئناف بالحد من دعاوى الاستئناف الأولية

٣٤- يمكن الحد من دعاوى الاستئناف الأولية والنهائية العابثة بقصر دعاوى الاستئناف الأولية على الظروف الاستثنائية وبعدم السماح بهذه الدعاوى إلا بإذن من المحكمة في حالات يحتمل فيها تحقيق النجاح احتمالاً شديداً وبتخفيض عدد دعاوى الاستئناف إلى استئناف واحد ما لم توجد ظروف استثنائية. ومن الممكن استخدام القواعد بشأن دعاوى الاستئناف المتبعة في المملكة المتحدة (إنكلترا) والولايات المتحدة الأمريكية كنموذج في هذا الصدد ومن شأن هذه القواعد أن تحد من قدرة دوائر صناعة التبغ على تجميد الموارد وتأخير سير الدعاوى إلى المحاكمة أو تفادي وجوب دفع التعويضات أو الامتثال لأمور أخرى صادرة عن المحكمة.

١ أنشئت محكمة نيو ساوث ويلز الأسترالية المعنية بالأمراض ذات الصلة بالغبار مثلاً للنظر في عدد كبير من المطالبات المقدمة لتحديد المسؤولية عن الأمراض ذات الصلة بالغبار ولا سيما الأمراض ذات الصلة بالأسبستوس.

٢ المحكمة الهندية العليا، "المبادئ التوجيهية التي ينبغي اتباعها لقبول الرسائل/العرائض الموجهة إلى هذه المحكمة كدعاوى خاصة بالصالح العام".

اعتماد تدابير الإدارة المتينة للقضايا وأطر زمنية إرشادية

٣٥- ليست حالات التأخير والدعاوى الفرعية مقصورة على إجراءات رفع الدعاوى المتعلقة بالتبغ. وقد وضع عدد من الولايات القضائية حلولاً فعالة من أجل التصدي لهذه المشاكل. وتشمل هذه الحلول إعداد جدول الدعاوى القضائية المقرر النظر فيها وإدارة القاضي الفعالة للقضايا وتحديد جداول زمنية إجرائية تشمل تاريخ المحاكمة في مرحلة مبكرة من الإجراءات القانونية والتقيد بهذه الجداول الزمنية ما لم توجد ظروف استثنائية. وليس هناك أي سبب عملي يبرر المماطلة التي تشهدها الدعاوى المتعلقة بالتبغ السنة تلو الأخرى دون أن تجرى محاكمة بشأنها أو أن تلوح خاتمتها في الأفق. وقد نجح تنفيذ تدابير الإدارة المتينة للقضايا في الحد من حالات التأخير في ولايات قضائية موجودة في سنغافورة والصين (منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة).

اعتماد قواعد الاستبعاد

٣٦- تسمح قواعد الاستبعاد لأصحاب المطالبات بالاعتماد على القرارات الصادرة ضد شركات التبغ في دعاوى سابقة ويمكن أن توفر عليهم وعلى المحاكم موارد كثيرة بتجنب الحاجة إلى إعادة رفع دعاوى بشأن مسائل سبق البت فيها في إطار إجراءات قانونية سابقة. وهناك أسلوب من أساليب استبعاد المسائل نجح استخدامه في إجراءات رفع الدعاوى المتعلقة بالتبغ ألا وهو النهج الذي اتبع في دعوى *إنغل* الجماعية فيما يتصل بقرارات إثبات المسؤولية على أساس المسائل الوقائعية والقانونية المشتركة.[١] وقد اعتمد الأفراد المشاركون في الدعوى الجماعية والساعون إلى إرساء حقهم الفردي في الحصول على تعويض في إطار ما أصبح يدعى قضايا "ثمرة قضية *إنغل*" على القرارات الصادرة عن المحكمة. وهناك مثال على نجاح استبعاد المسائل خارج إطار إجراءات رفع الدعاوى المتعلقة بالتبغ ينبثق عن محكمة نيو ساوث ويلز الأسترالية المعنية بالأمراض ذات الصلة بالغبار التي لا تسمح للأطراف في دعوى قضائية بالاعتراض مجدداً على القرارات العامة الصادرة في إطار الإجراءات القانونية السابقة دون الحصول على إذن من المحكمة. وتتبع المحكمة أيضاً قواعد تسمح لأصحاب المطالبات بالاعتماد على الأدلة المقدمة في الإجراءات القانونية السابقة.

الاختصاص وإنفاذ الأحكام

إلغاء مبدأ حق المحكمة في رفض النظر لعدم الاختصاص

٣٧- يجوز لمحكمة إيقاف دعوى على أساس ضرورة البت فيها في ولاية قضائية أخرى ذات الاختصاص الأنسب بموجب مبدأ حق المحكمة في رفض النظر لعدم الاختصاص المنصوص عليه في القانون العام. وسينطوي البت في الدعوى عادة على تمحيص العوامل التي "تربط" الخطأ والأطراف في الدعوى بكل ولاية قضائية. ومن شأن إلغاء هذا المبدأ أن يحول دون سعي الجهات المدعى عليها من دوائر صناعة التبغ إلى تجنب رفع الدعاوى عليها في الولايات القضائية حيث يوجد مقرها أو في الولايات القضائية التي هي موضع الضرر الذي سببته. ويمكن استخدام قوانين الاتحاد الأوروبي كنموذج في هذا الصدد.[٢]

١ انظر الملحق ١، الفقرة ٩.

٢ انظر لائحة مجلس أوروبا رقم ٢٠٠١/٤٤ بشأن الاختصاص والاعتراف بالأحكام وإنفاذها فيما يتصل بالمسائل المدنية والتجارية (٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠).

السماح بزيادة تيسير إنفاذ الأحكام الأجنبية عبر قواعد استيفاء الحكم

٣٨- يمكن أن تنظر الأطراف في اعتماد إجراء يسمح بتيسير إنفاذ الأحكام الصادرة عن محاكم أطراف أخرى في إطار المطالبات المتعلقة بالتبغ إذا كانت هذه المطالبات جزءاً من تنفيذ طرف لأحكام المادة ١٩.

الخيارات غير المتصلة بالحصول على تعويضات

٣٩- حدد فريق الخبراء عدداً من الخيارات التي يمكن تنفيذها بصورة مستقلة عن الإجراءات القانونية الرامية إلى الحصول على تعويضات ويجوز للأطراف تنفيذها إلى جانب أفضل الممارسات الوارد ذكرها أعلاه.

نماذج الإنفاذ

٤٠- يرد أدناه بحث إضافي للمسؤولية عن حالات الإخلال بقوانين مكافحة التبغ الراهنة فيما يتصل بأفضل الممارسات في مجال المسؤولية الجنائية. ومع ذلك، جدير بالذكر أنه يجوز للأطراف أيضاً استخدام العقوبات المدنية و/أو الجرائم شبه الجنائية في حالات الإخلال بقوانين مكافحة التبغ.

نماذج الإنفاذ القائمة على الجرائم شبه الجنائية

٤١- ينص القانون في بعض الولايات القضائية على الجرائم شبه الجنائية ويعاقب على الجرائم المرتكبة بفرض غرامة إدارية بدلاً من اعتبارها جرائم جنائية أو المعاقبة عليها بالسجن ويفوّض في بعض الحالات سلطة تحديد المسؤولية كوظيفة إدارية إلى مؤسسات عامة. ويمكن أن يؤخذ في عين الاعتبار تطبيق الجرائم شبه الجنائية إضافة إلى نظم المسؤولية الجنائية وأن تطبق هذه الجرائم شبه الجنائية في بلدان لا تعتبر الإخلال بقوانين مكافحة التبغ في عداد الجرائم.

المسؤولية الجنائية

٤٢- هناك عدد محدود من أفضل الممارسات الراهنة المحددة فيما يتعلق بالمسؤولية الجنائية نتيجة للعقبات الوارد عرضها في الملحق ٢. ويحول مبدأ ضمان اليقين القانوني دون تطبيق القانون الجنائي بأثر رجعي غير أن الأطراف لا تزال قادرة على تطبيق الجرائم الجنائية على السلوك الممارس في المستقبل والمتصل بصناعة منتجات التبغ وتوريدها. ولا تطبق الجرائم الجنائية عموماً على أعضاء إدارة الشركات الأفراد على الرغم من وجود بعض الاستثناءات. وينبغي للأطراف أن تأخذ في الاعتبار لدى تطبيق جرائم جنائية جديدة على المسؤولية عن صناعة منتجات التبغ وتوريدها وتسويقها أنه قد يكون من المناسب تحميل أعضاء الإدارة الأفراد شخصياً المسؤولية عن سلوكهم ولا سيما إذا كان هذا السلوك مهملاً أو مخادعاً. وقد حدد فريق الخبراء مجموعة من الجرائم الجنائية التي يمكن أن يساعد تطبيقها و/أو السعي إلى تطبيقها الأطراف على تنفيذ المادة ١٩.

الجرائم الراهنة المتصلة بالسلوك الماضي

٤٣- يمكن أن تنظر الأطراف في إمكانية تطبيق الجرائم الجنائية الراهنة المنطوية على القتل والأذى البدني والغش فيما يتصل بسلوك دوائر صناعة التبغ الراسخ والمتمثل في تعمد تضليل عموم الناس بخصوص الأضرار الناجمة عن منتجات التبغ. وقد تنطبق الجريمة الجنائية المنطوية على تعريض الحياة للخطر نتيجة للتهور وربما جريمة القتل غير المتعمد والناجم عن الإهمال بوجه خاص على سلوك شركات التبغ ويمكن إرساؤهما في الولايات

القضائية التي لا توجد فيها هاتان الجريمتان بهدف ضمان وجود الجريمة في حال ظهور ظروف مماثلة في المستقبل.

إنفاذ قوانين مكافحة التبغ

٤٤- وافقت الأطراف في اتفاقية المنظمة الإطارية على تنفيذ طائفة من تدابير مكافحة التبغ وهي من خلال ذلك تستطيع وضع جرائم سلوكية خاصة بحالات الإخلال بقوانين مكافحة التبغ وقد وضعتها. وعليه، فإن الباب مفتوح أمام جميع الأطراف لتطبيق المسؤولية الجنائية فيما يتعلق بمكافحة التبغ عن طريق تنفيذ (أو تدعيم) الأحكام الرامية إلى إنفاذ قوانين مكافحة التبغ بإدراج المسؤولية الجنائية.

٤٥- وإدراج العقوبات الجنائية المنطبقة على حالات الإخلال بقوانين مكافحة التبغ أمر لا يتصل بمسؤولية شركات التبغ عن السلوك الماضي غير أنه سيرسي جرائم خاصة بالسلوك الممارس في المستقبل والمخالف لقوانين مكافحة التبغ مما يساعد على ضمان إمكانية إنفاذ تدابير التنظيم المتعلقة بسلوك دوائر صناعة التبغ. ولذا، تكون هذه الأحكام مهمة لنجاح تنفيذ تدابير فعالة لمكافحة التبغ تمشياً مع اتفاقية المنظمة الإطارية.

إنفاذ تدابير قانونية أخرى

٤٦- استخدمت إجراءات رفع الدعاوى المدنية للسعي إلى الحصول على انتصاف زجري فيما يتعلق بسلوك دوائر صناعة التبغ حسبما ورد عرضه أعلاه. وشمل الانتصاف في هذا السياق فرض عقوبات على الإخلال المتواصل بتدابير التنظيم والمتطلبات المتعلقة بمكافحة التبغ لتصحح دوائر صناعة التبغ البيانات المضللة. وفي إطار الدعاوى الرامية إلى الحصول على انتصاف زجري يمكن فرض عقوبات جنائية على عدم الامتثال للأمر الزجري.

وضع جرائم إتلاف المستندات

٤٧- لقد ثبت أن دوائر صناعة التبغ أتلفت المستندات بغرض الإخلال بالإجراءات القانونية حسبما ورد عرضه أعلاه أيضاً. ويمكن للأطراف أن تجعل ذلك السلوك جريمة جنائية لكي تضمن إتاحة عقوبات ملائمة إضافة إلى تطبيق سبل انتصاف مدنية أخرى. وقد تنطبق أيضاً على هذه الظروف الجريمة الجنائية المنطوية على محاولة إعاقة سير العدالة والمنصوص عليها في القانون العام.

= = =